الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤
المعقودة يوم الاثنين
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن أذكر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر والذي يقضي بألا يعرب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء أي بيان من البيانات.

وأرجو أيضا أن أذكر الأعضاء بمقرر آخر اتخذته الجمعية في الجلسة ذاتها، ويقضي بأن يترك المتكلمون في المناقشة العامة قاعة الجمعية بعد إلقاء بياناتهم عبر الغرفة GA/200 الواقعة خلف المنصة وذلك قبل العودة الى مقاعدهم.

كما أنني أود أن أذكر ممثلي الدول بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، ستقفل قائمة المتكلمين يوم الأربعاء ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في الساعة السادسة مساء. فهل لي أن أطلب من الوفود أن تتفضل فتحدد بأقصى قدر ممكن من الدقة الوقت التقريبي الذي سيستغرقه إلقاء بياناتها وذلك حتى نتمكن من التخطيط لاجتماعاتنا بطريقة منظمة.

السيد أموريم (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بغبطة بالغة أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جمهورية غيانا، بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وإذ أفعل ذلك، فإني أود أن أؤكد من جديد على روابط الصداقة التقليدية بين البرازيل وغيانا. وأنا على ثقة من أنكم ستسهمون في جعل هذه الدورة من دورات الجمعية العامة معلما هاما على طريق التقدم والديمقراطية فيما بين الأمم.

هذا المحضر قابل للتصويب.
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.
مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.4
15 October 1993

ARABIC

93-86603(A)

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد ستويان غانيف، الحقوقي الموقر من جمهورية بلغاريا ورئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين للعمل الذي أنجزه.

إن القيادة القوية والابداعية التي يوفرها الأمين العام بطرس بطرس غالي ستظل من العوامل الناهضة بعمل منظمتنا.

وعند افتتاح المناقشة في هذه الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، نجد أن رياح التغيير تكتسحنا مرة أخرى. وهناك نسيم منعش يحمل إلينا رسالة مؤداها أن التفاهم والسلم قد يتغلبان في النهاية على المصلحة الأنانية، إنه نسيم يهب علينا من منطقة الشرق الأدنى، مهد بعض أعظم الدروس الاخلاقية القيمة التي بنيت عليها حضارة كوكبنا.

إن مغامرة الإنسان على الأرض التي يسيرها العقل وتسيرها الأحلام قد كشفت في ثناياها عن التوتر القائم بين المصلحة الذاتية والتضامن. وفي التفاعل الجدلي بين التضامن والمصلحة الذاتية، الذي شكل، ويواصل تشكيل مصائر الإنسانية، حقق التضامن لتوه نصرا كبيرا يسمح لنا بقدر أكبر من التفاؤل إزاء المستقبل وإزاء إمكانية تحقيق السلام الدائم الذي تكلم عنه إيمانويل كانت. والواقع أنه في أعقاب الآمال الكبار التي بشرت بها نهاية الحرب الباردة، اضطررنا لأن نرجئ التعبير عن فرحتنا، ونحن نشهد النظام الجديد الذي كثر التهليل له يتحول الى فوضى متعاظمة اتسمت بعودة ظهور صراعات تضرب بجذورها في نزعات الاصطفائية التي كان من المفروض أنها انتهت الى غير رجعة.

وقد لاحظنا أن الشواغل التي كانت كامنة في الحرب الباردة قد انتقلت من محور الشرق والغرب الى اتجاه الشمال والجنوب. واستخدمت مفاهيم جديدة لتبرير أعمال تمييزية لها آثارها على بلدان الجنوب. وقد قدمت بعض هذه المفاهيم تحت ستار قيم إنسانية أو أخلاقية، مثل ما يسمى بـ "حق التدخل" أو "الحكم الصالح"، الى جانب صيغ مجددة لممارسات قديمة، مثل الحمائية البيئية. وفي الوقت نفسه، أحكمت بلدان الشمال القيود على دخول المحرومين القادمين من الجنوب، الذين جاء كثيرون منهم من مستعمرات سابقة. وبذلك صار المرام هو الحفاظ على راحة البال المقترنة بالامتيازات الحصرية لمجتمعات ما بعد الثورة الصناعية. وفي الوقت نفسه نجد أن بعض الشعوب، التي كانت تخضع فيما مضى للحكم الشمولي والتي أخذت تتمتع ببلوغ ذرى الحرية الجديدة، قد جرفتها مشاعر الوطنية الضيقة، التي لا تزال عواقبها الوخيمة تتراءى للمشاهدين الذين يقفون مشدوهين وعاجزين عن فعل شيء حيالها.

لقد رحب العالم بالأنباء الخاصة بإمكان التوصل الى سلام وتفاهم في منطقة كانت تتسم حتى الآن بالألم والصراع، واعتبرها "أنباء سارة" بالمعنى الحرفي لهذه العبارة كما ورد في الكتاب المقدس. وكانت المصافحة التي جرت بين السيد اسحق رابين والسيد ياسر عرفات رمزا طيبا لاختتام القرن الحالي، وهو رمز يدل على أن التاريخ لم ينته كما ذكر البعض، ولكنه يبدأ الآن لتوه بعد حقبة طويلة وكئيبة وعاصفة تنتسب الى ما قبل التاريخ، حقبة ما برحت تسود فيها بصمة قابيل على الرغبة العميقة في السلم الدائم التي تشعر بها جميع الشعوب.

وبنفس هذه الروح، أكرر تضامن البرازيل مع الشعب الروسي، الذي لا يزال يواجه تحديات عملية الانتقال الى الديمقراطية، التي نثق بأنها ستكلل بالنجاح في بلده.

وهكذا فإننا نبدأ عملنا في هذه الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، بإيمان متجدد في قدرة الانسان على إيجاد حلول للمشاكل التي ما برح يخلقها لنفسه.

ومنذ ثلاثين عاما على وجه التحديد، أشار وزير خارجية آخر للبرازيل، وكان دبلوماسيا محترفا مثلي - وهو السفير هوآو أغوستو دي أروهو كاسترو، الى أن مهمة الأمم المتحدة يمكن تلخيصها فيما أسماه "بحروف الـ 'D' الثلاثة"، مشيرا بذلك الى نزع السلاح، والتنمية، وإنهاء الاستعمار التي تبدأ كلها في الانكليزية بحرف الـ 'D'. واليوم وبعد أن تم تقريبا إنهاء الاستعمار، أستطيع أن أكرر ما قاله، فأقول أن جدول الأعمال الدولي يدور مرة أخرى حول حروف الـ 'D' الثلاثة، وأشير بذلك الى الديمقراطية، والتنمية، ونزع

السلاح، التي تبدأ كلها في الانكليزية بحرب الـ 'D'، بما لها من تفرعات في مجالات حقوق الانسان والبيئة والأمن الدولي.

إن التغيرات التي شاهدناها لم تكن قاصرة على المجال الدولي. فقد تحققت أيضا أوجه تقدم أخلاقي في المجال الداخلي للبلدان، حيث تغلبت الاعتبارات الأخلاقية على تفاعل المصالح المتسم بضيق الأفق والذي هو مادة الحياة السياسية اليومية مما يؤدي بالكثيرين من الشباب الى عدم الإيمان بمثل المواطنة التي لا يمكن بدونها أن يحقق الانسان ذاته ككائن اجتماعي ومما يحملهم على الانصراف عن هذه المثل. واعتقد أن بوسعي أن أؤكد باعتزاز أن بلدي - البرازيل، قد وضع نفسه في الطليعة في عملية طبع العلاقات السياسية بالطابع الاخلاقي، وهي عملية تتجاوز بكثير مفهوم "الحكم الصالح الذي يكاد أن يكون مفهوما بيروقراطيا" وذلك، بالرغم مما لديها من مشاكل ملازمة للتخلف.

ولا يزال بوسعنا أن نسمع أصداء الحملة الشعبية المدوية، التي لم يفت أهم صانعي الرأي في العالم تسجيلها، وهي حملة شنت في وئام تام مع الفرعين التشريعي والقضائي في الحكومة البرازيلية، وأدت الى عزل رئيس الجمهورية. ولئن كانت هذه المسألة عملية داخلية بحتة برزت وتطورت في صفوف الشعب البرازيلي وممثليه الشرعيين، فقد قدمت درسا نادرا في المواطنة، باستعمال أداة قانونية موجودة في بلدان أخرى، ولكن تنفيذها لم يحدث حتى مداه التام مثلما حدث في البرازيل. وفي هذه العملية اعتمد الشعب البرازيلي على دعم الصحافة التي استفادت بشجاعة وجرأة من الحرية التي أصبحت تتمتع بها مرة أخرى بعد عقدين من الحكم الاستبدادي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماركو (باكستان)

ويمكنني بفخر له ما يبرره أن أعلن أمام هذا الاجتماع العالمي أن البرازيل حققت تطورا ضخما في مؤسساتها السياسية، وإني واثق من أن الطريقة السلمية والقانونية والدستورية تماما التي حدثت بها عملية التحول في البرازيل ستصبح مرجعا أساسيا في المؤلفات التي قد تكتب عن تاريخ الديمقراطية في عصرنا. وأود أن أؤكد أن العملية التي أدت إلى هذا العمل العظيم - وقد كان بالفعل عملا عظيما - بدأت واستمرت ليس نتيجة لأي شكل من أشكال الضغط الخارجي، أو استجابة لأي عمل مستلهم من معايير للحكم مفروضة من الخارج، ولكنها كانت فقط وعلى سبيل الحصر نتيجة وعي عميق بالمواطنة شارك فيه البرازيليون من جميع الطبقات الاجتماعية.

ومنذ أن تولى الرئيس أتامار فرانكو الرئاسة فرض على نفسه وعلى الحكومة التي يقودها الاحترام الكامل للدستور ولقوانين البلاد، وقبل كل شيء للمبادئ الثابتة للقانون والأخلاق. أن الحقوق الدستورية للإنسان وللمواطنين، تتضمن حقوقا واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أثبتها وتوسع فيها دستورنا. إن ضمان احترام تلك الحقوق، في مجال حماية السكان الأصليين، وصيانة الأطفال والأسر، وضمان الحرية السياسية، وسبل الوصول إلى العدالة، هو الأساس الوطيد لسياسة الحكومة الراهنة وهو التحدي الذي أصبحنا نواجهه بعد فترة طويلة لم تتلاحم فيها سبل النمو الاقتصادي مع سبل التنمية الاجتماعية.

وفي مناخ من الحرية تتحرك فيه قدما عملية بناء مجتمع متفتح ديمقراطي تعددي، نحاول حل مشاكل الاقتصاد الكلي بمنأى عن الإغراء السلطوي المتمثل في اللجوء إلى صيغ تكنوقراطية قائمة على هياكل مغلقة لاتخاذ القرار. مع أن التكنوقراطية قد تبدو في بعض الأحيان أكثر كفاءة فإنها تفرض في الكثير جدا من الأحيان تضحيات مفرطة على أكثر قطاعات السكان فقرا وأكثرها ضعفا. إن الطريق الذي نتبعه، أي الذي تتبعه حكومة الرئيس إتامار فرانكو، هو طريق آخر ربما يكون أكثر صعوبة وتعقيدا ولكنه يقينا أكثر ديمقراطية، وأكثر قدرة على أن يفضي إلى نتائج مستدامة قائمة على الرضا.

إن حكومة البرازيل وشعبها يدركان أن القضايا العسيرة التي نواجهها في مجال حقوق الإنسان تتشابك بعمق مع الاختلالات الاجتماعية الموروثة عن عقود من الافتقار الى الحساسية الذي يرجع بجذوره إلى الحكم السلطوي. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية تمثل ثالوثا آخر لا ينفصل، ولا يمكن لأي مصطلح من هذه

المصطلحات أن يؤتى ثماره الكاملة في غياب المصطلحين الآخرين. ولهذا تعلق حكومة البرازيل أهمية كبيرة على استئناف النمو وتوسيع العمالة إلى جانب التوزيع الأكثر إنصافا للدخل الذي هو السبيل الوحيد الوطيد المستدام لكفالة التنمية الاجتماعية والإعمال الكامل لحقوق الإنسان. وهذا هو أيضا السبب الذي من أجله نعلق أهمية كبيرة على البرامج - من قبيل برنامج مكافحة الجوع التي ظهرت في مجتمعنا والتي تحظى بالتأييد الكامل من جانب الحكومة.

بيد أننا ندرك تماما أن المشكلات في مجال حقوق الانسان لا يمكن - كما تشهد بذلك الحوادث الأخيرة التي صدمت المجتمع البرازيلي والعالم - لا يمكن أن تنتظر توطد التنمية ووصول الرفاه الى جميع أفراد المجتمع. وفي نفس الوقت الذي نسعى فيه إلى حل هذه المشكلات حلا جذريا أي بالتصدي لجذورها الاجتماعية والاقتصادية، يجب علينا أن نهتم أيضا بجوانبها المباشرة الأثر. والحكومة مصممة على العمل على مختلف المستويات لتحقيق هذا الهدف بتوجيه وقيادة رئيسنا الذي يلتزم شخصيا بهذا العمل.

إن الشفافية في المقررات والإجراءات التي تتخذها الحكومة تشكل عنصرا هاما في السياسة البرازيلية. وهذه الشفافية تتجلى، ضمن إجراءات أخرى، في الحوار التعاوني المتصل مع قطاعات ومنظمات المجتمع التي كرست نفسها للنضال من أجل مراعاة حقوق الإنسان في البلاد. ومما يذكر أن هذه الروح البناءة والمنفتحة ليست قاصرة على حدودنا نحن فإننا نسعى إلى تحقيق وإدامة التعاون في قضايا حقوق الإنسان مع البلدان الأخرى ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي نبتكر معها، على أساس الاحترام المتبادل، أساليب جديدة للعمل على ضمان حكم القانون ولتأمين الحماية الكافية لحقوق الإنسان.

إننا لسنا غافلين عن كون الإفلات من العقاب قد يصبح كعب أخيل في أي سياسة ترمي إلى التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان وإلى القضاء على العنف. ولهذا السبب حدد الرئيس تدابير يتابع تنفيذها بنفسه لكل حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان تجاه الأطفال والسكان الأصليين، والنساء وأي مواطنين آخرين. وفي هذا المسعى يحظى الرئيس بتأييد المجتمع البرازيلي الذي لن يسكت على الإفلات من العقاب مثلما لم يسكت على الفساد والبعد عن المعايير الأخلاقية في السياسة.

وفيما يخص السكان الأصليين على وجه التحديد، نحن نسعى في الوقت الراهن إلى إجراء التعزيز اللازم للوجود الحكومي في منطقة الأمازون، حتى نحمي في آن واحد السكان والبيئة معا فكلاهما يتعرض في كثير من الأحيان لاعتداءات ضارية ناشئة عن مجابهة بين الحضارات بدأت منذ خمسة قرون وما زالت ممتدة حتى يومنا هذا.

وهنا أيضا تشاهد جدليات التضامن والمصلحة الذاتية. إن الفاعلية المتزايدة للإجراءات التي تتخذها حكومة البرازيل في منطقة الأمازون، بما يتسق مع الممارسة الكاملة غير القابلة للنقض لسيادتنا، تعتبر أمرا أساسيا لضمان حماية جميع سكان المنطقة والدفاع عنهم، وبصفة خاصة سكان محميات الأهالي الأصليين في البرازيل، التي تمتد مسافات شاسعة وتربو مساحتها على ٨٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع.

كذلك يتجلى عملنا الدبلوماسي في الأهمية الخاصة التي نعلقها على حقوق الإنسان في المجال الداخلي، كما شوهد في المؤتمر العالمي الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه الماضي. وقد كان تعيين البرازيل لرئاسة لجنة الصياغة في هذا المؤتمر شرفا كبيرا كما كان تحديا. ولقد قدمنا بارتياح تعاوننا حتى يمكن التعبير عن توافق آراء فيينا على أعلى المستويات وأكثرها ديمقراطية. إن إعلان وبرنامج عمل فيينا يشكلان تقدما هاما في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان بوسائل منها صقل مفاهيم أصبح معترفا بها الآن بلا جدال على أنها مفاهيم عالمية. والإعلان بإعادة توكيده على الترابط بين جميع حقوق الإنسان، التي تتطلب كلها حماية متكافئة، يعترف بأن الحقوق الفردية تصبح مجرد حبر على ورق إذا لم تتوفر لأصحاب هذه الحقوق وللدول التي يتعين عليها ضمانها الموارد المادية اللازمة لحمايتها.

إن تعزيز النظام الديمقراطي والدفاع عنه داخل كل بلد لا يكفيان، فمن الضروري أن يبذل

جهد نشط لتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية بما يتسق مع ظاهرتين بارزتين في عصرنا الراهن، وهما توافق الآراء الواسع حول مزايا الديمقراطية النيابية، والربط المتزايد بين المجالين الداخلي والدولي. إن هذا التصور المزدوج يؤدي بنا بالضرورة إلى الاعتراف بأن النموذج الديمقراطي ينطبق بنفس القدر على العلاقات بين الأمم.

ونلاحظ بارتياح قيام توافق آراء عام تقريبا على الحاجة إلى تحديث تكوين مجلس الأمن. ونحن نفهم أن الدور المتزايد الذي يضطلع به مجلس الأمن في مسائل تؤثر على المصالح الأساسية للدول الأعضاء أمر تقابله الحاجة إلى ضمان تشكيل المجلس على نحو يقوي صفته التمثيلية مما يعزز شرعيته وفاعليته. ولابد أن يتحقق إصلاح المجلس على نحو لا يزيد من تفاقم الاختلال القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة. وينبغي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الديمقراطي حقا في نظام الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في تشكيل هذه العملية.

إن تعميم الديمقراطية في العلاقات بين الدول يتطلب من النظام الدولي أن يصون ويضمن حقوق هذه الدول في مواجهة الأعمال غير المشروعة وإساءة استخدام السلطة. ولا يمكن أن يكون هناك مجتمع ديمقراطي إذا لم يحترم حكم القانون بدقة، وإذا لم تتوفر للقوى الأضعف الحماية من الأعمال التعسفية من جانب من يملكون القوة والسلطة. وفي عالم اليوم لم يعد من الجائز أن نقول كما جاء في عبارة بسكال المأثورة "حيث انه قد تعذر إضفاء القوة على الصالحين فقد نسب الصلاح للأقوياء".

إن التقدم المادي للشعوب إنما هو إلى حد كبير ثمرة لجهودها الخاصة التي لا يمكن التعويض عنها، بيد أنه مما لا شك فيه أن هذا التقدم يتوقف على وجود بيئة خارجية مؤاتية، ومن ثم يتحتم على المجتمع الدولي أن يعمل في تضامن على تشجيع توفير ظروف تتيح التقدم لا المحافظة على الامتيازات القائمة.

وإلى جانب أهميتها الأساسية . تمثل تنمية كل الدول العامل الوحيد الذي يمكن أن يقلل حقا من الإختلالات التي تتضح اتضاحا كاملا، على سبيل المثال، في التدفق المتزايد للمهاجرين واللاجئين. وفي مجتمع عالمي، تصبح العدالة الاجتماعية شرطا لا غنى عنه لمنع الأزمات والتخفيف من حدة التوترات ودعم الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان.

وإذا كان لنا أن نقوم بعملية واسعة النطاق في مجال الدبلوماسية الوقائية، فلابد لنا أن ندرك أن التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا واجتماعيا هي وحدها التي توفر وسائل فعالة لتحقيق أهدافنا.

وفي السعي إلى التنمية، فإن لدى الأمم المتحدة دورا أساسيا تؤديه. ولابد أن نتأكد أن هذه المنظمة ستتصرف على نحو عاجل لإعطاء حياة جديدة لالتزامها بالتنمية وبالتالي لقدراتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا الأصل، أيدت البرازيل ولا تزال تؤيد بقوة مبادرة "خطة للتنمية". ونحن على ثقة من أن الأمين العام سيقدم إلينا اقتراحا لن يكون أقل إبداعا وجرأة وثراء مما طرحه من أفكار "في خطة للسلام".

وبالمثل فإننا نولي اهتماما كبيرا لأعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ونتوقع من اللجنة أن تكون أداة فعالة لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢.

وفي نفس الوقت، نؤيد من كل قلبنا عقد اجتماع قمة عالمي بشأن التنمية الاجتماعية، وهي مبادرة جاءت في أوانها تماما من حكومة شيلي، وهو بلد نرتبط به ارتباطا وثيقا في أخوة امريكية جنوبية وشراكة في مجموعة ريو.

ومع ذلك، لابد ألا تساورنا أية أوهام. ذلك أن إدماج البلدان النامية بصورة دينامية في تيارات التجارة والتكنولوجيا المتلاحمة هو وحده الذي سيمكنها من الحصول على نصيبها العادل من ثمار التقدم. وتحقيقا لهذه الغاية، ننادي بتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف على نحو يجازي سعينا لتحرير التجارة ويقيم إطارا معياريا يتحقق به تثبيط الإجراءات الحمائية المنفردة. وهذا يقتضي اليوم الإسراع باختتام جولة

أوروغواي اختتاما متوازنا بغير تمييز أو فرض لشيء، إن أهمية مشاريع جولة أوروغواي تتجاوز جوانبها التجارية البحتة. ونتيجتها الناجحة سيكون لها دورها الكبير في صياغة نظام دولي يكون مفتوحا ومواتيا للتعاون، مما يمنع تفتيت العلاقات الاقتصادية إلى كتل قائمة بذاتها.

إن المشاركة النشطة لمجتمع الأمم في السعي من أجل التنمية لابد أن تكون متمشية مع مبدأ سيادة الدولة. إن البرازيل تنظر إلى الدولة ذات السيادة باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي السياسي والقانوني. وينبغي الا يجري إضعافها، حتى لا نقوض أساس التمثيل الدولي والنظام المتعدد الأطراف. إن محاولات التقليل من أهمية مبدأ السيادة الوطنية - التي يصح أن نذكر هنا انها محاولات لا تستهدف أبدا الدول الأقوى - إنما تسير بنا خطوة إلى خلف في سعينا إلى تحقيق علاقات دولية أكثر ديمقراطية. وفي وقت نبني فيه نظاما متعدد الأطراف للمستقبل يجب ألا نسمح للخلافات في القوة فيما بين الدول أن تحل محل المساواة في السيادة بين الدول. إن التحذير الذي وجهه روي باريوسا، وهو رجل قانون ورجل دولة برازيلي بارز، في مؤتمر السلام الثاني في لاهاي في ١٩٠٧، لا يزال تحذيرا صحيحا. فأثناء مناقشة تكوين المحكمة الدولية للتحكيم، أكد أنه إذا ما سادت اقتراحات معينة:

"لن تصبح الدول العظمى أكثر قوة فقط بسبب قوة جيوشها أو أساطيلها بل لأنها ستتمتع كذلك بمركز قانوني متفوق في محافل القانون الدولي، وسيصبح لها بالتالي موقع متميز في ذات المؤسسة التي ستسند اليها مهمة إقامة العدل بين الدول".

إن النظام الدولي الذي نسعى إلى إقامته يستند أيضا إلى أساس ثالث هو نزع السلاح. والبرازيل، إلى جانب جيرانها وشركائها في امريكا اللاتينية، وبخاصة الأرجنتين، ما برحت تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح والأمن الدوليين.

إن تنقيح معاهدة تلاتيلولكو، وإنشاء وعمل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمحاسبة والمراقبة على المواد النووية، والاتفاق الرباعي بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي وافق عليه توا مجلس النواب البرازيلي، مما يلبي شرطا هاما للتصديق، أمور تتوفر للمجتمع الدولي ضمانات لالتزامنا بالاستخدام السلمي للطاقة النووي.

ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل بكل أشكالها. وفيما يتعلق بالأسلحة الكيمائية، فإننا وشيلي والأرجنتين، وقعنا على إعلان مندوزا الذي تخلينا فيه رسميا عن حيازة هذه الأسلحة وانتاجها. كذلك فإننا قد شاركنا بنشاط في العملية التي أدت إلى اعتماد اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة التي وقعت في باريس في مستهل هذا العام.

ونحن نشعر بالارتياح أيضا للتقيد الراهن بالوقف المؤقت للتجارب النووية رغم أنه يقوم على أساس هش. ونحن نأمل أن يؤدي المناخ الناجم عن هذا الوقف المؤقت إلى إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف.

والبرازيل، كما هو معروف تمام المعرفة، شاركت على نحو شفاف وبالغ الإيجابية في عملية إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

إن تجربة البرازيل في مجال بناء السلام وبناء الثقة تجربة جديرة بالذكر. والبرازيل لها حدود برية مشتركة مع ١٠ بلدان مجاورة تصل إلى ١٧٠٠٠ كيلومتر. وما من دولة أقامت علاقات سلام وتعاون مستمرة بلا انقطاع طوال هذه المدة الطويلة مع كل هذا العدد الكبير من الدول المجاورة. إن دولا قليلة للغاية تنفق على الأسلحة مثل النسبة اليسيرة من الانتاج الوطني التي تنفقها البرازيل.

وفي الوقت نفسه، فإن البرازيل لا تتخلى عن حقها في الحفاظ، في وئام مع جيرانها وشركائها، على قدرة دفاعية كافية ومشروعة. وهي لا تتخلى عن حقها في الحصول على التكنولوجيا اللازمة من أجل رفاهة الشعب البرازيلي.

وبالنظر إلى التزامات البرازيل القاطعة التي لا لبس فيها في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، فإنها تعتقد أن من حقها أن تتوقع من شركائها الأكثر تقدما الحصول دون عائق على التكنولوجيا الرفيعة ولو على أساس تجاري إذا لزم.

إن التاريخ الحديث يثبت أنه رغم مواطن الضعف المستمرة والخطيرة، فإن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة عمليات لها أهميتها للتغلب على حالات الصراع، وبعضها قديم ومعقد وحساس للغاية. إن الحاجة إلى إطار نظري محسن لعملية حفظ السلام يجب أن تبقى قيد الاستعراض المستمر للجمعية العامة. ومن المتوقع من الأمم المتحدة أن تسهم بفعالية ويقظة في صون السلم والأمن أينما تعرضا للتهديد. والبرازيل، تشارك حاليا بقوة كبيرة من المراقبين العسكريين في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن ننوي أن نوسع من نطاق مشاركتنا في هذا المجال وندرس الآن بصورة نشطة، السبل والوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

وفي هذا السياق، من الأساسي أن نصحح الخطأ السياسي والاستراتيجي الخطير المتمثل في تصوير الجنوب على أنه منطقة عدم استقرار دولي. فعلى العكس من ذلك، فإن المناطق المختلفة بأمريكا اللاتينية تقدم أمثلة على العلاقات المستقرة للتعاون القائم على الثقة المتبادلة، كما اتضح خلال العمليات النشطة للتكامل في امريكا اللاتينية، التي تمثل، بما يتجاوز إلى حد كبير جوانبها التجارية، تعبيرا ماديا عن مشروع سياسي يستهدف التعاون والتضامن الدوليين. ومثل هذه العمليات بما في ذلك سوق الجنوب المشتركة، تمثل مفارقة واضحة لاتجاهات التجزئة المشاهدة في أنحاء أخرى من العالم.

وهناك شاهد آخر واضح على إمكانات التعاون بدأ يتجلى في مجموعة البلدان المتحدثة بالبرتغالية. فإن لفظة "لوسيفونيا" تتجاوز كونها مجرد مصطلح أو تعبير، فهي إطار لمزاج فكري معين ولشكل من أشكال الحياة وأسلوب معيشي يقوم على التسامح والعلاقات المتفتحة بين الشعوب المختلفة.

إن منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي توطد روابطنا مع الدول الافريقية الشقيقة. وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية في منطقة السلم والتعاون هو هدف نعمل على تحقيقه في تصميم آخذين في الاعتبار ضمن قضايا أخرى، إقامة منطقة شاسعة خالية من التهديد النووي. وتتوقع أيضا أن تتاح لنا فرصة الاحتفال السعيد بقبول جنوب افريقيا، الموحدة الديمقراطية المتحررة إلى الأبد من وبال العنصرية، كعضو كامل في مجموعة الجنوب الأطلسي.

إن الخطاب التاريخي الذي أدلى به السيد نلسون مانديلا منذ بضعة أيام لاغير من فوق هذه المنصة نفسها يبرر هذا التوقع ويؤكد فكرة انه بالرغم من العقبات المتبقية فإن عملية تعميم الديمقراطية في جنوب افريقيا أصبحت الآن عملية لا رجعة فيها.

ولابد لنا أن نسلم بأن مجالات توتر خطيرة لا تزال موجودة في العالم. وبحكم روابط الصداقة والتعاون التاريخية وعلاقات القرابة الثقافية التي تربط بيننا وبين انغولا، فإن الحالة في ذلك البلد تشغلنا بشكل خاص. إن المجتمع الدولي لديه دور أساسي يلعبه من خلال الأمم المتحدة في الدفاع عن الديمقراطية في انغولا وفي الرفض الكامل لاستعمال القوة كوسيلة لتحقيق المكاسب السياسية. إن السلام لابد أن يسود في انغولا في تقيد تام باتفاقات بيسيس وبكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا نزال نشعر بقلق شديد إزاء حالة حقوق الانسان والديمقراطية في هايتي. وإن البحث عن حل فوري للأزمة في ذلك البلد يحتل مكانا بارزا في جدول اعمالنا. ونحن نتطلع الى عودة الرئيس جان - برتران أرستيد في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر.

واستعادة السلم في يوغوسلافيا سابقا تحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي، وذلك من أجل وضع حد لمعاناة السكان المعنيين في ذلك الصراع. ولا بد أن يكون الاستعداد للتوصل الى اتفاقات تقبل بها جميع الاطراف متوفرا في جنيف، وكذلك في عواصم الاتحاد السابق. وهذا الاستعداد وحده باستطاعته أن يمكن الأمم

المتحدة من الاضطلاع بدورها الذي لا بديل له في تحقيق السلم في تلك المنطقة.

إن المثال الذي نضربه وردنا على هذه التحديات، سيصوغان النظام المقبل الذي نطمح اليه جميعا: نظام ديمقراطي ومستقر ومجرد من السلاح وملتزم بالتنمية المادية والروحية لجميع الأمم.

لقد عبر شاعر ودبلوماسي برازيلي، اسمه جواو كابرال دي ميلو نيتو، عن الرؤيا الانسانية التي تلهمنا بعبارات قوية، عندما قال:

"اعلموا أن الانسان هو دائما أفضل المقاييس، والأكثر من ذلك أن الحياة، لا الموت، هي مقياس الانسان".

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠

خطاب السيد وليام ج. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الامريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة الامريكية.

اصطحب السيد وليام ج. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الامريكية، الى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، من دواعي شرفي العظيم أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات المتحدة الامريكية، فخامة السيد وليام كلينتون، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كلينتون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة.

السيد الأمين العام، حضرات الممثلين الموقرين والضيوف الحاضرين:

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطبكم وأن أقف في هذه القاعة العظيمة، التي تمثل أيما تمثيل القرن العشرين، بأحلك أزماته وأسطع طموحاته.

أحضر أمامكم كأول رئيس امريكي ولد بعد تأسيس الأمم المتحدة.

فمثل غالبية سكان العالم اليوم، لم أكن قد خلقت بعد أثناء اضطرام سعير الحرب العالمية التي اقنعت البشرية بالحاجة الى هذه المنظمة، ولا أثناء مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أدى الى مولدها. وبيد أنني تابعت اعمال الأمم المتحدة طوال حياتي، معجبا بمنجزاتها، وحزننا لإخفاقاتها، وعلى اقتناع بأن بوسع جيلنا، بالجهد المشترك، أن يتخذ الخطوات الجسورة اللازمة لإنجاز المهمة الموكولة الى الأمم المتحدة منذ ٤٨ عاما، وأتعهد لكم بأن أمتي لا تزال ملتزمة بالمساعدة على جعل رؤيا الأمم المتحدة واقعا حيا.

إن بداية هذه الدورة للجمعية العامة توفر لنا فرصة لتبين مركزنا كمساهمين في تقدم البشرية والحفاظ على كوكبنا ومن الواضح إننا نعيش نقطة تحول في تاريخ الانسانية.

ثمة تغيرات هائلة وواعدة يبدو أنها تغمرنا كل يوم. فالحرب الباردة قد انتهت، ولم يعد العالم مقسما الى معسكرين مسلحين وغاضبين. ولقد ولدت عشرات من الديمقراطيات الجديدة.

إنها لحظة معجزات. فنحن نرى نيلسون مانديلا، يقف جنبا الى جنب مع الرئيس دي كليرك وهما يعلنان موعد إجراء أول انتخابات لا عنصرية في جنوب افريقيا.

ونرى بوريس يلتسن، أول رئيس انتخبه الشعب في روسيا يقود أمته في رحلتها الديمقراطية الجسورة.

وها نحن قد شهدنا عقودا من الجمود تتحطم في الشرق الأوسط عندما قام رئيس وزراء اسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، متجاوزين العداوة والريبة السابقة،

بالتصافح وبإشاعة بهجة الأمل في السلم في العالم كله.

ولقد بدأنا نرى أسلحة الفناء النووي المنذرة بنهاية العالم تفكك وتدمر. ومنذ إثنين وثلاثين عاما حذر الرئيس كنيدي هذه الجمعية من أن البشرية تعيش تحت سيف ديموقليس النووي المعلق بأوهى الخيوط. والآن تعمل الولايات المتحدة مع روسيا وأوكرانيا وبيلاروس وغيرها على إنزال هذا السيف من فوق الرؤوس ودفنه في سرداب أمين، حيث نأمل ونصلي أن يبقى راقدا الى الأبد.

إنه عهد جديد في هذه القاعة أيضا. فالمواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين التي ما برحت تعرقل عمل الأمم المتحدة منذ اليوم الأول تقريبا أفسحت الآن الطريق لوعد جديد بالتعاون العملي.

ولكن يجدر بنا اليوم أن نعترف جميعا بأن هناك اتجاهين قويين يعملان من وجهتين متضادتين على تحدي سلطة الدول القومية في كل مكان وعلى تقويض قدرة الدول القومية على العمل معا.

إن القوى الاقتصادية والتكنولوجية في جميع أرجاء المعمورة تتجاوز بكثير حدود الأمم، مجبرة العالم على الاندماج والتكامل. وهذه القوى تغذي تفجيرا نرحب به لنزعة الأقدام على العمل الاقتصادي الحر وتحرير الوضع السياسي. ولكنها تهدد أيضا بالقضاء على عزلة واستقلال الاقتصادات الوطنية وتعجل بسرعة التغير وتجعل الكثيرين من ابناء شعبنا يشعرون بمزيد من انعدام الأمن. وفي الوقت ذاته، من داخل الأمم تتحدى تطلعات المجموعات الإثنية والدينية، المنبعثة من جديد، الحكومات على نحو لايمكن للدول القومية التقليدية أن تستوعبه بسهولة. وهاتان القوتان المزدوجتان تكمنان في صميم التحديات التي تواجه لا حكوماتنا الوطنية فحسب وإنما كل مؤسساتنا الدولية أيضا. وهي تدعونا جميعا في هذه القاعة الى إيجاد سبل جديدة للعمل معا بصورة أشد فعالية تحقيقا لمصالحنا الوطنية والى التفكير من جديد في ما إذا كانت مؤسساتنا للتعاون الدولي متناسبة مع مقتضيات هذا الحين.

وهكذا فإننا إذ نزهو عجبا بهذا العهد الذي يبشر بالسلم الجديد، لابد وأن نسلم أيضا بأنه ما زالت هناك تهديدات خطيرة قائمة. فالحروب الإثنية والدينية والأهلية الدامية تستعر من انغولا الى القوقاز الى كشمير. وبوصول أسلحة التدمير الشامل الى مزيد من الأيدي، يمكن حتى للصراعات الصغيرة أن تهدد باكتساب أبعاد فتاكة. وما زال الجوع والمرض يجبيان أتاوتهما المفجعة، خاصة فيما بين أطفال العالم. والإهمال الخبيث لبيئتنا العالمية يهدد صحة أطفالنا وأمنهم ذاته. وكبت الوجدان مازال مستمرا في بلدان أكثر كثيرا مما يتعشم. والإرهاب، الذي أودى بحياة العديدين من الأبرياء، قد اكتسى صبغة مباشرة مروعة لنا هنا حين قامت زمرة من المتعصبين بتفجير مركز التجارة العالمي وخططت للاعتداء على قاعة السلم هذه ذاتها.

ودعوني أؤكد للجمعية أنه سواء تعلق الأمر بمخططي هذه الجرائم أو بمرتكبي القتل بالجملة الذين قاموا بتفجير رحلة طائرة "بان امريكان ١٠٣"، فإن حكومتي عاقدة العزم على جلب هؤلاء الإرهابيين أمام العدالة.

في هذه اللحظة التي تشهد تغيرا بانوراميا وفرصا هائلة وتهديدات مقلقة، ينبغي لنا جميعا أن نسأل أنفسنا عما يمكننا وما يجب علينا أن نعمله بصفتنا مجتمعا من الأمم. يجب علينا أن نجرؤ مرة أخرى على أن نحلم بما يمكن أن يكون، لأن أحلامنا قد تكون في متناولنا فعلا.

ولتحقيق ذلك، يجب أن نكون كلنا على استعداد للتصدي بأمانة لتحديات العالم الأوسع. وهذا ليس باليسير على الاطلاق. فعندما تأسست هذه المنظمة قبل ٤٨ عاما، كانت الحرب قد دمرت دول العالم أو أصابتها بالاعياء من جراء نفقاتها الباهظة. ولم يكن هناك استعداد كبير لبذل جهود لتحقيق التعاون بين الأمم. فلم تكن أغلبية الناس تريد شيئا سوى مواصلة حياتها العادية. الا أن جيلا بعيد النظر من القادة من الولايات المتحدة وغيرها حرص على تجميع صفوف العالم. فأسفرت جهوده عن بناء مؤسسات لكفالة الأمن والرخاء بعد الحرب.

نحن نمر اليوم بلحظة مماثلة. فلم يعد زخم الحرب الباردة هو محرك عملنا في حياتنا

اليومية. ونظرا للضغوط الاقتصادية والسياسية التي تثقل كاهل كل دولة ممثلة في هذه القاعة تقريبا، فإن الكثيرين منا يتجهون الى توجيه المزيد من الاهتمام والطاقة الى الاحتياجات والمشاكل المحلية، وهذا أمر لابد منه.

ولكن تصحيح الوضع الاقتصادي في دارنا لا يصح أن يعني أن نغلق نوافذنا على العالم. إن السعي للتجديد الذاتي في كثير من أضخم اقتصادات العالم وأقواها، - في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية - أمر جوهري للغاية، لأنه ما لم تستعد الدول الصناعية الكبرى نموها الاقتصادي النشط، فإن الاقتصاد العالمي سيصيبه الوهن. ولكن الدول الصناعية بحاجة أيضا الى حدوث النمو في البلدان الأخرى لكي تتمكن من النهوض بنموها هي. والرخاء في كل دولة من دولنا وفي كل منطقة من مناطقنا يعتمد أيضا على المشاركة الايجابية المسؤولة في مجموعة من الشواغل المشتركة. وعلى سبيل المثال، فإن روسيا الديمقراطية المزدهرة لا تجعل العالم أكثر أمانا فحسب بل يمكنها أن تساعد أيضا على توسيع الاقتصاد العالمي. والتوصل الى اتفاق عام قوي بشأن التعريفات الجمركية والتجارة سينشئ ملايين الوظائف في جميع أنحاء العالم والسلم في الشرق الأوسط المدعوم، كما ينبغي أن يحدث، بالغاء قرارات الأمم المتحدة التي عفا عليها الزمن، يمكن أن يساعد على اطلاق الامكانات الاقتصادية الضخمة للمنطقة وتهدئة مصدر مستمر للتوتر في الشؤون العالمية. والقوة الاقتصادية المتزايدة للصين، التي تقترن بانفتاح سياسي أكبر، يمكن أن تعود بفوائد هائلة على آسيا كلها وعلى بقية أنحاء العالم.

وينبغي لنا أن نساعد جماهيرنا على فهم هذا التمييز: فالتجديد المحلي هو مقو آن أوان تجرعه من زمن؛ ولكن الانعزالية والحمائية لاتزالان سما. فلابد لنا من حث شعوبنا على تجاوز مخاوفها العاجلة والتطلع الى آفاق أرحب.

وأود أن أبدأ بأن أوضح أين تقف الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة تشغل مركزا فريدا في الشؤون العالمية اليوم. ونحن ندرك ذلك ونرحب به. إلا أنني أعلم أنه بانتهاء الحرب الباردة، أصبح الكثيرون يتساءلون عما إذا كانت الولايات المتحدة تنوي أن تتراجع أو أن تبقى نشطة في العالم، وإذا كانت ستبقى نشطة، فلأي غاية؟ كثيرون يسألون هذا السؤال في بلدنا نفسه.

وأرجو أن أجيب على هذا السؤال بكل ما يمكنني من وضوح وصراحة. فالولايات المتحدة تعتزم الاستمرار في الارتباط وفي القيادة. إننا لا نستطيع حل كل مشكلة، ولكن علينا أن نكون، ولسوف نكون، ركيزة للتغيير ودعامة للسلم.

وفي عهد جديد من المخاطر والفرص يجب أن يكون هدفنا الأسمى تعزيز وتوسيع المجتمع العالمي للديمقراطيات المرتكزة على السوق. لقد سعينا خلال الحرب الباردة الى احتواء خطر كان يهدد بقاء المؤسسات الحرة؛ ونحن نسعى الآن الى توسيع دائرة الأمم التي تعيش في ظل هذه المؤسسات الحرة.

وحلمنا أن يأتي اليوم الذي يسمح فيه لكل شخص في العالم أن يعبر تعبيرا تاما عن آرائه وطاقاته في عالم تزدهر فيه ديمقراطيات تتعاون معا وتعيش في سلم.

ولا أعني ببياني هذا أن أعلن حملة صليبية ما نفرض بها أسلوب حياتنا وطريقتنا في معالجة الأمور على الآخرين أو نوجد بها صورا مكررة لمؤسساتنا نحن. ولكننا نرى الآن بوضوح في جميع أنحاء العالم، من بولندا الى إريتريا، ومن غواتيمالا الى كوريا الجنوبية، تطلعا شديدا لدى الناس الذين يريدون أن يكونوا سادة لحياتهم الاقتصادية والسياسية. وعليه فإننا حيث تكون للأمر أهمية بالغة وحيث يكون بمقدورنا أن نحدث أكبر الأثر في التغيير سنقف بصبر وثبات في صف هذا التطلع.

ولا يزال هناك اليوم من يدعون أنه لا يمكن تطبيق الديمقراطية في كثير من الثقافات، وأن انتشارها في الآونة الأخيرة ما هو إلا انحراف عابر وصدفة تاريخية ستتلاشى سريعا. ولكنني أتفق مع الرئيس روزفلت الذي قال مرة "إن التطلع الديمقراطي ليس مجرد مرحلة جاءت مؤخرا في التاريخ البشري. إنه التاريخ البشري ذاته".

إننا سنعمل من أجل تعزيز ديمقراطيات السوق الحرة بانعاش اقتصادنا الداخلي، وبفتح أبواب التجارة العالمية من خلال الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة واتفاق التجارة الحرة لأمريكا

الشمالية وغيرهما من الاتفاقات، وبتحديث مؤسساتنا المشتركة، سائلين معكم الأسئلة الصعبة عن مدى تناسب ذلك مع التحديات الحالية، ومجيبين معكم على تلك الأسئلة.

وسنؤيد دعم ديمقراطية السوق، حيثما تضرب بجذورها الجديدة، سواء في دول الاتحاد السوفياتي سابقا، أو في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، ونحن نسعى الى تشجيع ممارسات الحكم الصالح التي توزع منافع الديمقراطية والنمو الاقتصادي بشكل منصف على جميع الناس.

وسنعمل على خفض التهديد الناشئ عن النظم المعادية للديمقراطية وعلى تأييد تحرير الدول غير الديمقراطية عندما تكون على استعداد للعيش في سلم مع البقية. وبصفتنا بلدا يضم داخل حدوده أكثر من ١٥٠ مجموعة عرقية وإثنية ودينية، فإن سياستنا يجب أن ترتكز، وهي مرتكزة بالفعل، على الاحترام العميق لكل أديان العالم وثقافاته. إلا أننا يجب أن نعارض في كل مكان التطرف الذي يؤدي الى الارهاب والكراهية.

ويجب أن نسعى الى تحقيق أهدافنا الانسانية التي تتمثل في تخفيف المعاناة وتشجيع التنمية المستدامة وتحسين الظروف الصحية والمعيشية، وبخاصة لأطفال عالمنا.

وبالنسبة للجهود التي تتناول مجالات شتى من ضوابط الصادرات الى اتفاقات التجارة الى حفظ السلم، سنعمل في كثير من الأحيان في زمالة مع الغير ومن خلال المؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. فمن مصلحتنا الوطنية أن نفعل ذلك، ولكن يجب علينا ألا نتردد في العمل على إنفراد عندما يكون هناك تهديد لمصالحنا الجوهرية أو لمصالح حلفائنا.

إن الولايات المتحدة تعتقد أن مجتمع ديمقراطيات السوق المتسع لن يخدم مصالحنا الأمنية فحسب، بل سينهض كذلك بالأهداف المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان.

وكان من الواضح أن الرخاء القائم على قاعدة عريضة هو أقوى أشكال الدبلوماسية الوقائية، وعادات الديمقراطية هي عادات السلم. فالديمقراطية تقوم على الحلول الوسط وليس على الغلبة والقهر. وهي تكافئ التسامح لا الكراهية. والديمقراطيات نادرا ما تشن الحروب على بعضها البعض. وهي في التجارة والدبلوماسية وحماية بيئتنا العالمية شريكة يعتمد عليها بأكثر مما يعتمد على سواها. والديمقراطيات، بتطبيقها لحكم القانون واحترامها للأقليات السياسية والدينية والثقافية، أكثر استجابة لمشاعر شعوبها ولحماية حقوق الانسان.

ولكن أثناء السعي الى تحقيق هذه الرؤيا، يجب أن نجابه سحب العاصفة التي قد تطغى على عملنا وتلقي بظلالها الداكنة على مسيرة الحرية.

فإن لم نستأصل انتشار أشد الأسلحة فتكا بالعالم، لن تشعر أية ديمقراطية بالأمن.

وإن لم نعزز القدرة على حل الصراعات بين الدول وفي داخلها، فستؤدي هذه الصراعات بالمؤسسات الحرة من قبل أن يكتمل ميلادها وتهدد تنمية مناطق بأسرها وتواصل إزهاق أرواح بريئة.

وإن لم نرع شعوبنا وكوكبنا من خلال التنمية المستدامة، فسنعمق الصراع ونبدد روائع هي نفسها مدعاة بذل جهودنا.

وأود أن أتكلم باستفاضة عما أرى واجبا علينا أن نضطلع به في كل من هذه المجالات الثلاثة: عدم الانتشار، وحسم الصراعات، والتنمية المستدامة.

لابد أن يكون من أولوياتنا العاجلة الأولى التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، والقذائف التسيارية التي يمكن أن تلقي بهذه الأسلحة على المجموعات السكانية من مسافة مئات الأميال.

ونعلم أن هذه المشكلة ليست مشكلة تافهة. فلا تزال تخيم علينا صور النساء والأطفال الأكراد الذين قضوا بالغاز السام. وشاهدنا صواريخ "سكود" تسقط إبان حرب الخليج التي كان يمكن أن تسفر عن عواقب أوخم كثيرا لو أنها كانت تحمل رؤوسا نووية. ونعلم أن أمما كثيرة ما زالت تعتقد أن من مصلحتها تطوير أسلحة التدمير الشامل أو بيعها هي أو التكنولوجيات اللازمة لها للغير من أجل تحقيق مكاسب مالية.

وهناك على الأرجح أكثر من عشر أمم تمتلك مثل هذه الأسلحة وعددها آخذ بالتزايد. وهذه الأسلحة تعمل على زعزعة استقرار مناطق بأكملها. ويمكن لها أن تحول نزاعا محليا إلى كارثة انسانية عالمية وبيئية. وينبغي علينا حقا إيجاد وسائل للسيطرة على هذه الأسلحة وخفض عدد الدول التي تمتلكها وذلك بدعم وتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغير ذلك من التدابير اللازمة.

لقد جعلت من مسألة عدم الانتشار إحدى الأولويات القصوى لدولتنا. ونحن نعتزم دمجها على نحو أعمق في نسيج جميع علاقاتنا مع الدول والمؤسسات في العالم. ونسعى إلى بناء عالم يمارس ضغطا متزايدا من أجل تحقيق عدم الانتشار ولكنه يكون متفتحا بصورة متزايدة في مجالي التجارة والتكنولوجيا تجاه الدول التي تلتزم بالقواعد الدولية المتعارف عليها.

واليوم، اسمحوا لي أن أصف بضع سياسات جديدة ستسعى حكومتنا إلى اتباعها بغية استئصال الانتشار. سنسعى إلى اتخاذ خطوات جديدة للسيطرة على المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية. فالمخزونات العالمية المتزايدة من البلوتونيوم واليورانيوم المشبع بدرجة عاليه يهددان جميع الأمم بخطر الإرهاب النووي. وسنصر على عقد اتفاق دولي يحظر انتاج هذه المواد لاستخدامها في صناعة الأسلحة إلى الأبد.

وإذ تخفض الولايات المتحدة مخزوناتها من الأسلحة النووية، فإنها قد بدأت أيضا بمفاوضات من أجل فرض حظر شامل على التجارب النووية. وهذا الصيف أعلنت انه من أجل تيسير هذه المفاوضات، فإن دولتنا ستعلق تجاربها لو أن جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية قامت هي الأخرى بنفس الشيء. واليوم، وفي مواجهة علامات مثيرة للقلق، أجدد ندائي إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد بذلك الوقف أثناء تفاوضنا من أجل انهاء التجارب النووية إلى الأبد.

واقترح أيضا بذل جهود جديدة لمكافحة انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وحتى اليوم لم تقم بالتصديق على الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية إلا حفنة قليلة من الدول. وأناشد جميع الدول - بما فيها بلدي - التصديق على هذا الاتفاق بسرعة بحيث يمكن له أن يدخل حيز النفاذ بحلول ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وسنسعى أيضا إلى تعزيز الاتفاقية الخاصة بالأسلحة البيولوجية من خلال جعل الأنشطة والمرافق البيولوجية لكل دولة مفتوحة أمام التدقيق الدولي.

وبالاضافة إلى ذلك، اقترح أيضا اتخاذ خطوات جديدة للتصدي لانتشار الصواريخ التسيارية. وفي الفترة الأخيرة ومن خلال العمل مع روسيا والأرجنتين وهنغاريا وجنوب افريقيا، حققنا تقدما ضخما في سبيل بلوغ ذلك الهدف. والآن سنسعى إلى تعزيز مبادئ نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف بتحويله من اتفاق خاص بنقل التكنولوجيا بين ٢٣ دولة فقط إلى مجموعة من القواعد التي يمكن أن يتم الالتزام بها عالميا.

وسوف نقوم أيضا باصلاح نظامنا الخاص بضوابط التصدير في الولايات المتحدة، ليصبح معبرا عن حقائق عالم ما بعد الحرب الباردة، الذي ننشد فيه تأييد خصومنا السابقين لمعركة مناهضة الانتشار. وفي الوقت الذي نعمل فيه على الحيلولة دون وقوع التكنولوجيات المهلكة في الأيدي الخاطئة، سنعمل مع شركائنا من أجل إزالة الضوابط التي عفا عليها الزمن والتي تعرقل بصورة غير منصفة التجارة المشروعة وتحد بشكل لا مبرر له من النمو والفرص في أنحاء العالم.

وإذ نعمل من أجل إبقاء أشد الأسلحة تدميرا في العالم بمنأى عن الصراعات، ينبغي علينا أيضا أن نعزز قدرة المجتمع الدولي على

معالجة هذه الصراعات نفسها. ذلك أن نهاية الحرب الباردة، كما أصبحنا ندرك الآن على نحو مؤلم، لم تأت بنا إلى ألف عام من السلم. بل إنها في الواقع، رفعت الغطاء عن مرجل العديد من العداوات الإثنية والدينية والإقليمية.

يقول الفيلسوف أشعيا بيرلن، إن مثل القومية الجريحة كمثل غصن ثني بقوة إلى أسفل، فما أن يطلق حتى يرتد منتفضا بضراوة. والعالم اليوم يعج بالأغصان المنثنية والمرتدة بعنف، أغصان الهويات الطائفية الجريحة. وفورة الصراعات المريرة هذه قد فرضت على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أعباء كبيرة. فكثيرا ما قام أصحاب الخوذات الزرقاء بصنع العجائب. ففي ناميبيا والسلفادور ومرتفعات الجولان وأماكن أخرى، تعمل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على وقف القتال، وإعادة إقرار السلطة المدنية والتمكين من إجراء الانتخابات الحرة. وفي البوسنة، في مواجهة الخطر والإحباط اللذين تفرزهما هذه المأساة المستمرة، تواصل قوات حفظ السلام ببسالة بذل جهودها الإنسانية، وإذا ما قام أطراف النزاع باتخاذ الخطوات الصعبة الضرورية لتحقيق سلام حقيقي، تعين على المجتمع الدولي - بما في ذلك الولايات المتحدة - أن يكونا على استعداد للمساعدة في التنفيذ الفعال لذلك السلام.

وفي الصومال، تعمل الولايات المتحدة والأمم المتحدة معا من أجل تحقيق عملية إنقاذ إنسانية هائلة، تم فيها فعلا انقاذ مئات الآلاف من الأرواح وإعادة أجواء الأمن الى كل أنحاء البلاد تقريبا. إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تنتمي لأكثر من عشرين دولة لا تزال في الصومال حتى اليوم - وبعض أفرادها قد بذلوا أرواحهم - بمن فيهم أمريكيون شجعان لضمان اتمام مهمتنا ولئلا تعود الفوضى والمجاعة بنفس السرعة التي تم القضاء عليهما بها.

وما زال هناك الكثيرون ممن ينتقدون عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم، غير أن هؤلاء ينبغي عليهم أن يتحدثوا إلى شعب كمبوديا، حيث ساعدت عمليات الأمم المتحدة في تحويل ساحات القتل الجماعي إلى تربة خصبة للمصالحة. فانتخابات آيار/مايو الماضي التي جرت في كمبوديا تمثل انجازا يعتز به بالنسبة لتلك الدولة التي أنهكتها الحرب وبالنسبة للأمم المتحدة. ويسرني أن أعلن بأن الولايات المتحدة قد اعترفت بالحكومة الجديدة في كمبوديا.

إن عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة تحمل وعدا بحل الكثير من الصراعات تعرفها هذه الحقبة. إلا أن السبب في تأييدنا لهذه البعثات، ليس كما ادعى بعض المنتقدين في الولايات المتحدة، إسناد السياسة الخارجية الامريكية الى متعهد من الباطن، وإنما تعزيز أمننا وحماية مصالحنا ومشاطرة الأمم الأخرى تكاليف وجهود توخي السلم. وحفظ السلم لا يمكن أن يكون بديلا لجهودنا في مجال الدفاع القومي، ولكنه يمكن أن يعززها تعزيزا كبيرا.

واليوم هناك اعتراف على نطاق واسع بأن قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلم لم تساير مسؤولياتها وتحدياتها المتزايدة. قبل ستة أعوام لاغير، كانت قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة تضم حوالي ٠٠٠ ١٠ فرد موزعين في مختلف أنحاء العالم. واليوم فإن لدى الأمم المتحدة ما يقارب من ٠٠٠ ٨٠ فرد تم وزعهم في ١٧ عملية شملت أربع قارات. إلا أنه حتى الأمس القريب، كان قائد القوة من قوات حفظ السلم لو شاء الاتصال بنيويورك من مكانه البعيد في العالم عندما يكون الوقت ليلا هنا فإنه لم يكن ليجد في مكتب حفظ السلام حتى من يرد على مكالمته. وعندما تكون الأرواح البشرية على الحد الفاصل بين الحياة والموت، فإننا لا نستطيع أن نجعل الأمم المتحدة تبعد مرماها إلى ما يتجاوز حدود ما هو في مقدورها ومتناول يديها.

وكما حاجج الأمين العام وآخرون غيره، فإذا كان لعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة أن تكون استثمارا سليما في مجال الأمن بالنسبة لأمتنا وللأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، فإن عليها أن تتكيف مع الأزمنة الجديدة. وينبغي علينا أن نقوم سويا بإعداد عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. ونحن بحاجة لأن نبدأ بتطبيق الشروط الصارمة للتحليل العسكري والسياسي على كل مهمة من مهمات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. في الأسابيع الأخيرة بدأت بلادي في مجلس الأمن، بطرح أسئلة أكثر صعوبة بشأن المقترحات المتعلقة بالبعثات الجديدة لصيانة

السلم. هل هناك تهديد حقيقي للسلم الدولي؟ وهل للبعثة المقترحة أهداف واضحة؟ وهل يمكن تحديد نقطة النهاية لأولئك الذين سيطلب إليهم المشاركة فيها؟ وما هي تكاليف البعثة؟ ومن الآن فصاعدا ينبغي أن تتناول الأمم المتحدة هذه الأسئلة وغيرها بالنسبة لأية بعثة مقترحة قبل أن نصوت وقبل أن تبدأ البعثة. فالأمم المتحدة لا يمكنها ببساطة أن تشارك في كل صراع من صراعات العالم. وإذا كان للشعب الامريكي أن يقول "نعم" لعمليات صون السلم التابعة للأمم المتحدة، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعرف متى تقول "لا".

وينبغي أن تمتلك الأمم المتحدة أيضا الوسائل الفنية لإدارة عمليات لحفظ السلم تكون عصرية وعلى مستوى عالمي رفيع. إننا نؤيد إقامة مقر قيادة حقيقي لعمليات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة يكون مزودا بطاقم من الموظفين الذين يتولون التخطيط؛ ويتمتع بإمكانية تلقي معلومات الاستخبارات في الوقت المناسب؛ وتتوفر لديه وحدة للدعم السوقي يمكن وزعها بسرعة ودون إمهال؛ كما يتوفر له مركز حديث للعمليات يكون مجهزا بشبكة اتصالات عالمية.

إن علميات الأمم المتحدة لحفظ السلم لا ينبغي فحسب تمويلها تمويلا وافيا بالفرض بل ينبغي كذلك تمويلها تمويلا منصفا. إن الولايات المتحدة، في غضون الأسابيع القليلة القادمة، ستدفع بالكامل المبالغ المستحقة عليها لعمليات حفظ السلم. وقد بذلت مجهودا كبيرا مع الكونغرس لتحقيق هذا. وأعتقد أن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون رائدة في سداد المبالغ المستحقة عليها في حينها وسأعمل لضمان استمرارنا في دفع المبالغ المستحقة علينا لعمليات حفظ السلم بالكامل. بيد أنني ملتزم أيضا بأن أعمل مع الأمم المتحدة لإنقاص الأنصبة المقررة على دولتنا لهذه البعثات. إذ أن نظام الأنصبة المقررة لم يتغير منذ عام ١٩٧٣، والجميع في بلدنا يعرفون أن نصيبنا الحالي من الكعكة الاقتصادية العالمية ليس كما كان عندئذ. لذلك أعتقد أنه ينبغي تخفيض نصيبنا في ضوء ارتقاء دول أخرى حيث أصبح بإمكانها الآن أن تتحمل عبئا ماليا أكبر. وهذا سيسهل عملي بوصفي رئيسا للجمهورية في ضمان سداد بلدي للمبالغ المستحقة عليه في حينها وبالكامل.

والتغييرات في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة ينبغي أن تكون جزءا من برنامج أوسع لإصلاح الأمم المتحدة. أقوال هذا مرة أخرى لا بهدف انتقاد الأمم المتحدة بل بهدف المساعدة على تحسينها. وعلى حد قول السفيرة مادلين أولبرايت أن الولايات المتحدة تلعب دورا مزدوجا في الأمم المتحدة فهي: "الصديق الأول والناقد الأول".

وفي الوقت الحاضر بدأت الشركات في جميع أنحاء العالم في إيجاد سبل الانتقال من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات - تحسين الخدمة وتقليل البيروقراطية وخفض التكلفة. وهنا في الولايات المتحدة فإن نائب الرئيس آل غور وأنا بدأنا حملة تستهدف حرفيا إعادة خلق كيفية عمل حكومتنا. ونشهد هذا يحدث في حكومات أخرى في العالم. وقد حان الوقت لإعادة خلق الكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة بدورها.

إنني أحيي التدابير الأولية التي اتخذها الأمين العام من أجل تخفيض البيروقراطية في الأمم المتحدة وإصلاحها. والآن يجب علينا جميعا أن نتخذ المزيد من التدابير لتحاشي تبديد الموارد قبل انتهاء هذه الدورة للجمعية العامة دعونا ننشئ ولاية قوية لمنصب مفتش عام، حتى يمكنها أن تكتسب سمعة أساسها الشدة والنزاهة والفاعلية. دعونا نبني ثقة جديدة بين شعوبنا بأن الأمم المتحدة قد بدأت تتغير لكي تتمشى مع احتياجات عصرنا.

وفي نهاية المطاف، فإن مفتاح إصلاح الأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لإصلاح حكومتنا، يكمن في تذكر علة وجودنا هنا ومن نخدم. ومن المفيد التذكير هنا بأن الألفاظ الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ليست "نحن الحكومات" وإنما "نحن شعوب الأمم المتحدة". وهذا يعني، أن المدرسين والعمال والزراع والمهنيين والآباء والأمهات والأطفال، في كل بلد، من أقصى قرية في العالم إلى أكبر العواصم، هم علة اجتماعنا هنا في هذه القاعة العظيمة؛ إن مستقبلهم هو الذي يكون معرضا للتأثر حين نعمل أو حين نقعد عن

العمل؛ وهم الذين في نهاية المطاف سيدفعون نفقاتنا.

وإذ تراودنا أحلام جديدة في هذا العصر الذي أصبحت فيه المعجزات أمرا ممكنا، دعونا نركز على حياة هؤلاء الناس، وبخاصة الأطفال الذين سيرثون هذا العالم. دعونا نعمل بإلحاح جديد وأن نتصور نوع العالم الذي يمكننا أن نوجده لهم جميعا أثناء حياة الجيل القادم.

دعونا نعمل بطاقة جديدة لحماية شعوب العالم من التعذيب والقمع. إن حقوق الإنسان، وفقا لما أكده وزير الخارجية كريستوفر في مؤتمر فيينا الأخير، ليست حقوقا مشروطة تحددها الثقافة المعينة بل هي حقوق عالمية ومنحة من الله. وهذه الجمعية العامة ينبغي لها أن تنشئ أخيرا منصب مفوض سام لحقوق الإنسان. وآمل أن تقوم بذلك قريبا بحماس وهمة وعن اقتناع.

دعونا نعمل أيضا بطموح أكبر بكثير للوفاء بالتزاماتنا باعتبارنا حراسا أمناء لهذا الكوكب، ليس فحسب لتحسين نوعية حياة مواطنينا ونوعية الهواء والمياه والأرض ذاتها ولكن أيضا لأن جذور الصراع ترتبط ارتباطا قويا في كثير من الحالات بجذور الإهمال البيئي وكوارث المجاعة والمرض. في غضون حملتنا الانتخابية في الولايات المتحدة في العام الماضي، وعدنا، نائب الرئيس غور وأنا، الشعب الأمريكي بإحداث تغييرات كبرى في سياسة دولتنا تجاه البيئة العالمية. كانت هذه وعود لا بد من المحافظة عليها، والولايات المتحدة تفعل ذلك الآن. إننا نعمل مع دول أخرى للبناء على العمل الواعد للجنة المعنية بالتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. ونعمل من أجل التحقق من وفاء جميع الدول بالتزاماتها بموجب اتفاقية تغير المناخ العالمي. ونسعى إلى استكمال المفاوضات حول اتفاق لمنع استمرار اتساع رقعة الصحارى في العالم. ونسعى إلى تعزيز جهود منظمة الصحة العالمية من أجل مكافحة وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) الذي لا يتسبب فحسب في موت الملايين بل أيضا في استنزاف موارد أمم لا تملك أبدا القدرة على تحمل مثل هذا الاستنزاف.

دعونا ندخل في التزام جديد تجاه أطفال العالم. إن من الأمور المأساوية إن ما يزيد عن مليون ونصف المليون من الأطفال ماتوا بسبب الحروب خلال العقد الماضي. لكن مما لا يغتفر بدرجة أكبر أنه خلال الفترة ذاتها مات ٤٠ مليون طفل بسبب أمراض يمكن تفاديها تماما باستخدام أمصال أو أدوية بسيطة. في كل يوم - في نفس هذا اليوم الذي نجتمع فيه هنا - يموت أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طفل من أطفال العالم بسبب سوء التغذية والمرض، وكما ذكرني مدير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) السيد جيم غرانت "كل طفل [من هؤلاء الأطفال] كان له اسم وجنسية وأسرة وشخصية وقدرة كامنة".

نحن مجبرون على القيام بشيء أفضل لمصلحة أطفال العالم. وعلى غرار الإصلاحات الجديدة التي بدأتها دولتنا لضمان أن يتلقى كل طفل من أطفالها رعاية صحية كافية، يجب أن نبذل جهودا أكبر لكي نوفر للأطفال في شتى أنحاء العالم الأمصال الأساسية والعلاجات الأخرى للأمراض القابلة للشفاء. وهذا هو أفضل استثمار يمكننا أن نقوم به. ويجب أن نجد طرقا جديدة لضمان أن ينعم الأطفال بمياه الشرب النظيفة، التي هي أغلى سلع الحياة ذاتها. والأمم المتحدة بوسعها أن تعمل بشكل أكبر لضمان أن تتاح لكل طفل على الأقل فرصة التعليم الأساسي الكامل - وأقصد بذلك - تعليم البنات فضلا عن البنين.

ولضمان عالم ينعم بمزيد من الصحة والمزيد من الوفرة، ينبغي لنا أن نعمل على إبطاء الانفجار السكاني. وليس في طاقتنا تحمل تضاعف الجنس البشري بحلول منتصف القرن القادم. ودولتنا قد جددت أخيرا التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة لتوسيع إمكانية توفير التثقيف وغيره من الخدمات المتصلة بتنظيم الأسرة. يجب أن نضمن مكانا على المائدة لكل طفل من أطفال العالم. وبوسعنا تحقيق ذلك.

عند مولد هذه المنظمة، منذ ٤٨ عاما - وكان وقتا آخر يزخر بالنصر والخطر معا - فإن جيلا من الزعماء الموهوبين من دول عديدة تصدوا لتنظيم جهود العالم من أجل الأمن والرخاء. وقد قال زعيم أمريكي خلال تلك الفترة: "لقد حان الوقت الذي نهتدي فيه بنور النجوم وليس بأنوار كل سفينة عابرة". إن جيله قد اختار

نجوم السلم والكرامة الإنسانية والحرية. هذه نجوم ذات فأل حسن. ويجب أن تظل لها المكانة في سمائنا.

إن التاريخ قد منحنا الآن لحظة تتيح فرصا أكبر حتى من ذلك، حيث نجد أن مخاطر قديمة تتراجع وحوائط قديمة تتداعى. وستحكم علينا الأجيال القادمة على كل فرد منا، قبل كل شيء في ضوء ما صنعناه بهذه اللحظة السحرية. دعونا نصمم على أن نحلم أحلاما أكبر، وأن نعمل أكثر حتى يستنتجوا أننا لم نكتف بتحويل الحوائط إلى أنقاض بل أرسينا بدلا منها الدعائم لمنجزات عظيمة سيشهدها المستقبل.

دعونا نضمن عدم تراجع الاتجاه إلى الحرية والديمقراطية بفعل الرياح العاتية للكراهية الإثنية. دعونا نضمن التخفيض الآمن لأشد أسلحة العالم خطرا وإبعادها عن الأيدي الخطرة. دعونا نضمن أن العالم الذي سنتركه لأطفالنا سيكون عالما أكثر صحة وأمنا ووفرة من العالم الذي نسكنه الآن. إني أعتقد - بل أعرف أننا معا يمكننا أن نجعل لحظة المعجزات هذه تمتد لتصبح عصرا يشهد أعمالا عظيمة وروائع جديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به توا.

أصطحب السيد ويليام كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

علقت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٥

خطاب السيد الدكتور سيزار غافيريا تروخيليو، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد الدكتور سيزار غافيريا تروخيليو، رئيس جمهورية كولومبيا الى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كولومبيا، فخامة السيد سيزار غافيريا تروخيليو وأدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غافيريا تروخليو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): كل الذين يقفون على هذه المنصة تقريبا يمثلون أحلام مواطنيهم. وكثيرون ممن يجيئون الى هذه القاعة يحضرون معهم آمال شعوبهم التي حطمها العنف والتعصب والأنانية وسوء الفهم. لكنهم جميعا، دون استثناء يحضرون معهم تصورهم للعالم؛ ومجموع تلك التصورات يرسم نموذجا للعالم الذي نعيش ونموت فيه والذي سيعيش وينشأ فيه ابناؤنا. ولذلك فإنه من دواعي الشرف لي أن أخاطب مرة أخرى رجالا ونساء عديدين من شتى الأصول والمصائر. إن العالم ينصت بترقب الى ما نقوله هنا، لأن العالم لديه ثقة وإيمان بالتزام الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق مستقبل أفضل لكل البشرية.

واليوم، ونحن نبدأ هذه الدورة، أعتقد أن الذين يعملون من بيننا من أجل رفعة السلم والديمقراطية يعيشون لحظة حاسمة. ودون شك هناك ما يبرر التفاؤل، لكن عملنا لا يزال به الكثير مما ينتظر الانجاز.

إن نهاية الاستقطاب لم تأت في حد ذاتها بالشعور بأن السلم والتقدم والعدل أكثر قربا الآن أو أكثر احتمالا. وبينما اختفت المواجهة بين الكتلتين نشهد انبعاث نعرات قومية وتعصبية قديمة مزعجة تهدد السلم والاستقرار، ونرى الفقر المدقع والظلم الاجتماعي في معظم بلدان العالم.

وفي هذه اللحظة التي نجتمع فيها الآن هنا، هناك آلاف، يموتون ضحايا للعنصرية، وكره الأجانب، والحرب بين الأشقاء، والأحقاد التي ما برحت تغذي نفسها بنفسها على مدى قرون، والمنازعات الإقليمية، أو مجرد عجز البشرية

المفزع عن توفير ما وعد به الجميع: الحرية والفرصة المتكافئة.

في الوقت نفسه، نشعر بألم متزايد إزاء الحالة في البوسنة والهرسك، وفي مناطق من افريقيا، وفي دول عديدة في أوروبا الشرقية وفي أجزاء أخرى من العالم.

وخلال هذه الدورة سنستمع أيضا آمال وأحلام للسلم والمصالحة كانت تبدو حتى الآن ضربا من المستحيل.

إنني أتكلم، على سبيل المثال، عن الإلغاء التدريجي للعزل العنصري في جنوب افريقيا.

وأشير أيضا الى كون خصمين مثل اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد توفرت لديهما الشجاعة لإعلان الاعتراف والاحترام المتبادلين. إن كون إسحاق رابين وياسر عرفات يستطيعان التفاوض بشجاعة وجلد وسط ذكرياتهما عن الحرب، يثبت أنه عندما يدون التاريخ، سيثبت أن عظمة الروح الإنسانية يمكن أن تزدهر وأن تسود.

ومع أننا نعلم أن الطريق لا يزال طويلا وصعبا، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين يمكنهم أن يطمئنوا الى اعتراف ودعم المجتمع الدولي لجهودهم نحو تحقيق السلام. والاتفاقات التي تم التوصل اليها إنما هي دليل آخر على أن الإرادة السياسية للمصالحة قادرة على أن تلئم حتى أعمق الجروح.

وقد سُطر الكثير من تاريخ القرن العشرين بدماء ضحايا الحروب والنزاعات الدينية أو النهم الأعمى من أجل السلطة. لقد سطر الطغاة في التاريخ سطورا طوالا فيها عناء عن كل مزيد.

وينبغي أن يكون بناة القرن الحادي والعشرين رجال سلم وعمل بدلا من رجال العنف، وأن تكون الأسلحة التي يستخدمونها لبناء المستقبل أسلحة ليست من المدافع والطلقات، بل من الحكمة، والأصالة والإبداع.

وقد ولّد النشاط السياسي، بقدرته العظيمة على تحويل الواقع، تغييرات بعيدة المدى في سنوات قليلة قصيرة، وذلك في الاتحاد السوفياتي السابق، وأوروبا الشرقية والوسطى، والشرق الأوسط وفي منطقتي أمريكا اللاتينية. ولم تتمتع بالحرية في أي يوم من الأيام مثل هذه الملايين العديدة من الناس في شتى أرجاء العالم.

ونحن، الكولومبيين، على سبيل المثال، قد حققنا في سنوات قليلة تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية مرموقة استهدفت التمهيد لقرن ديمقراطي جديد يكون أكثر انفتاحا وأكثر مشاركة، وأكثر تعددية، وأكثر تمسكا باللامركزية وأكثر عدالة.

وقد قام دستورنا الجديد بمشاركة جميع قطاعات الرأي العام، بما فيها الفدائيون السابقون، والشعب الأصلي، وأصحاب الصناعات والناشطون في الدفاع عن حقوق الإنسان، ودعاة حماية البيئة وملايين المواطنين العاديين. وإن دستورنا لعام ١٩٩١ يعتبر نقطة انطلاق لكولومبيا الجديدة وهي تدخل الألف الثالثة من الميلاد.

وعلى الجبهة الاقتصادية، استبدلنا نموذجنا القديم القائم على اقتصاد مغلق باقتصاد مفتوح، يتعين أن تصبح فيه الأسواق الخارجية محركات للنمو بقدر متزايد. إننا ندمج اقتصادنا مع العالم ومن ثم نطالب بأن تفتح الأمم الأخرى أسواقها لمنتجاتنا. إننا من المنادين بالمشروعات الحرة والتكامل الاقتصادي والتجارة الحرة. وقد كانت النتائج مرضية للغاية: فقد عملنا على تنويع وزيادة صادراتنا، وخفضنا التضخم الى حد كبير، وخفضنا البطالة وحققنا زيادة في النمو الاقتصادي.

وعلى الجبهة الاجتماعية، حققنا زيادة كبيرة في الموارد العامة المتاحة لتمويل برامجنا الجديدة للاستثمار في شعبنا. وبهذه الجهود سوف نضاعف متوسط الدخل الفردي في بداية العقد المقبل. وفي ذلك الوقت، سيكون متوسط العمر المتوقع في كولومبيا مماثلا لنظيره في كثير من البلدان الصناعية. وستكون نسبة الأمية عندنا أقل من ٣ في المائة ونسبة الوفيات في أطفالنا أقل من ١٨ لكل الف من المواليد.

إننا في كولومبيا نفهم أن الديمقراطية السياسية ينبغي أن تسير جنبا الى جنب مع الفرصة الاقتصادية، لأنه لا يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية دائمة إلا من خلال التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وسيكون من الصعب، بطبيعة الحال أن يجد الشعب الذي ناضل بكل هذا العناء من أجل الحرية، إن الطريق الشاق الذي شقه الى الديمقراطية، إنما ينتهي به الى التهميش أو الركود الاجتماعي. إن الحرية السياسية المقرونة بالفرصة الاقتصادية أصبحت تعد الآن التعريف الصحيح للديمقراطية.

وأن العالم النامي يعلق آماله على التجارة الدولية باعتبارها أداة لتوفير الرخاء للجميع. وفي الاقتصاد العالمي، من الصعب تحقيق الرفاه الاجتماعي دون حرية اقتصادية، ومنافسة، وإنتاجية، وكفاءة، ونمو.

وقد تتوفر لدينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، الظروف اللازمة من أجل تحقيق زيادة لم يسبق لها مثيل في تدفق السلع، والخدمات، والتكنولوجية والمعرفة فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية وبالتالي لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير العمالة والرفاهية الاجتماعية للجميع.

ولهذه الأسباب إن عمليات التحرير في نصف الكرة هذا، مثل اتفاق امريكا الشمالية للتجارة الحرة، ومجموعة الأنديز، ومجموعة الثلاثة، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، والتكامل بين أمريكا الوسطى والكاريبي، ليست مجرد اتفاقات تجارية ولكنها تمثل أيضا علاجات حقيقية للفقر.

وأود أن اؤكد على أهمية اتفاق امريكا الشمالية للتجارة الحرة كخطوة حاسمة في الاتجاه الصحيح لتحرير العلاقات التجارية، لمصلحتنا المتبادلة، بين الشمال والجنوب. لقد آن الأوان لنبذ المخاوف القديمة ولكي نلتزم بعلاقة تؤدي دون شك الى نمو اقتصادي أقوى وتوفر مئات الآلاف من فرص العمل الجديدة للجميع. إن الذين يؤيدون منا اقتصادا مفتوحا متكاملا وديناميا في نصف الكرة هذا، يؤيدون كل التأييد الجهود الواعية التي يبذلها الرئيس بيل كلينتون لتحقيق الموافقة النهائية على هذه المعاهدة.

وعلى الصعيد العالمي، من الأهمية بمكان اختتام جولة أوروغواي للاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية بنجاح. ولن يكون هذا ممكنا إلا إذا احترمنا بحق السمة المتعددة الأطراف لتلك المنظمة. ولا يمكن أن يتحول الأمر الى مجرد اتفاق فيما بين كبار الأقوياء على ما يحقق لهم مصالحهم الخاصة. إننا نأمل أن يتحقق اختتام جولة أوروغواي، ولكن دون أية تضحية. إننا نسعى من أجل ايجاد حلول لمواجهة شواغل البلدان الأقل نموا، مع التأكيد على تفكيك الحمائية الزراعية.

إننا نشعر بالقلق العميق لأن مسلك العديد من المحركين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي قد أصبح يشبه على نحو خطير مسلكا شهدته حقبة أخرى، أي السنوات السابقة لنشوب الحرب العالمية الثانية، حين عزلت الأمم نفسها داخل حدودها وكانت تنتج سلعها لأسواقها المحلية الأسيرة.

إن الدفاع بأي تكلفة عن المصالح الأنانية للأقليات الريفية ذات الامتيازات في البلدان المصنعة هو بمثابة انتزاع للخبز من على موائد ملايين الفلاحين الفقراء الذين لا يريدون إلا حقهم في التنافس على قدم المساواة. هذا النهج الأناني هو من أكبر أسباب الفقر في البلدان الفقيرة.

إننا نعيش في عالم ينبغي أن ينظر فيه الى الحدود التي تفصل بين الأمم على أنها نقاط التقاء، لا نقاط فرقة، حيث ينبغي أن تستبدل صيحات الاستقلال بمظاهر الترابط والتكافل، وحيث انقضت بالنسبة لكثير من الأمم النامية، فرحة التغيير السياسي وأصبح ما تشتد الحاجة إليه هو النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل.

إن الحمائية والعزلة نغمات ناشزة عفى عليها الزمن. فهل نريد حقا أن نعيش في عالم انقلب رأسا على عقب، حيث تحرم أكبر الاقتصادات وأقواها أصغر الاقتصادات من حق المنافسة، أو حيث تصبح مصادر السلع والخدمات أكثر أهمية من نوعيتها أو قيمتها؟

لا بد أن يرى العالم أن الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة هي أفضل أمل لخدمة المصالح الجماعية للشمال والجنوب معا، لا منة يمن بها

العالم المصنع على العالم النامي. إن التجارة الحرة هي حقا أمر مربح للجميع.

إن اقتصادات العالم المتقدم تقوم في معظمها على أسواق مكتملة النضج اجتازت بالفعل أقصى فترات توسعها. وإن قصر نظر الحمائية يكمن في تجاهلها إمكانية النمو المتمثلة في الاستثمار والتجارة مع الأمم التي تمثل مستقبل الاقتصاد العالمي.

إنني أريد التأكيد مجددا، بوصفي رئيسا لكولومبيا، على التزام أمتي بالدفاع عن التجارة الحرة، لأننا نعلق عليها آمالنا في التنمية والرخاء. كما أننا نرى أيضا في التجارة الحرة أفضل إسهام يمكن للعالم الصناعي أن يقدمه من أجل تعزيز الديمقراطية والحرية في البلدان النامية. إن كولومبيا تتطلع إلى التجارة الحرة وليس المساعدة الاقتصادية، إلى فتح الأسواق وليس مجرد المساعدة، إلى المنافسة وليس الحواجز التي لا يمكن تخطيها.

إن للأمم المتحدة منذ إنشائها مهمة مزدوجة تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع شعوب العالم. وعلى الرغم من أننا نجحنا في دفع الأمن العالمي الجماعي إلى الأمام، لا يمكننا قول الشيء نفسه فيما يتعلق بمجالي الرخاء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. إنني أدعو المجتمع الدولي اليوم إلى أن يضع بشجاعة وتفان، خطة لتنمية، الأمر الذي من شأنه وحده أن يوصلنا إلى هدف السلم الدائم والوطيد، لأنه بدون العدالة الاجتماعية لا يمكن للسلم أن يكون دائما.

وأود أيضا أن أنوه بالتزام كولومبيا المتجدد بثلاث مسائل ذات أهمية عالمية كبرى هي: الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، والكفاح ضد الجريمة المنظمة، والحفاظ على البيئة.

إننا نبذل في كولومبيا جهودا رئيسية وناجحة لخلق مجتمع يعمل على تعزيز حقوق الإنسان واحترامها والدفاع عنها. واليوم، لدينا الأسس القانونية لكفالة تغلب مجتمع كولومبيا على انتهاكات حقوق الإنسان. ولقد أتت الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القضائي في كولومبيا ثمارها فأصبحنا نتغلب على إفلات المسيئين من العقاب.

إن بلدي الذي يكافح ضد الجريمة الدولية المنظمة التي تستفيد من الاتجار بالمخدرات والإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالسلاح وتدفق المواد الكيميائية غير المشروعة ومختلف أنواع الفساد، قد اتخذ منذ سنوات عديدة قرارا واضحا ألا وهو أن كولومبيا لن يهدأ لها بال حتى تمحى هذه الأنشطة الاجرامية من وجه أرضنا.

إن كولومبيين أبرياء ما زالوا يفقدون حياتهم في الكفاح ضد العصابات الشريرة المتعددة الجنسية. وان قناعتي الراسخة واحترامي لذكرى العديدين من أبناء وطني الذين ضحوا بأرواحهم لمما يدفعني إلى أن أهيب مرة أخرى بجميع الأمم إلى أن تساهم في إيجاد حل لمشكلة ذات بعد عالمي. فإن الجهود الشجاعة التي يبذلها شعبي وحده - أو تقريبا وحده - لا يمكن أن تضع حدا للجريمة الدولية المنظمة. إن ذلك يتطلب عملا يتصف بالتصميم ويتسم بالشجاعة والإدارة السياسية من جانب بلدان عديدة أخرى.

إننا لا نستطيع أن نواجه الجريمة الدولية المنظمة المتطورة بمجرد وضع استراتيجيات وطنية أو ثنائية، إنما تلزمنا جهود شاملة ومتعددة الأطراف تقوم على التعاون من جانب السلطات التشريعية، والمبادرات المنسقة؛ وتبادل المعلومات التي تتوفر لدى أجهزة استقاء المعلومات وتخصيص الموارد المالية والبشرية الكامنة، والتعاون في ميدان القضاء وربما الأهم من ذلك الإرادة السياسية القوية.

من أجل ذلك، سنشارك باهتمام كبير في الاجتماع الذي سيعقد قريبا، بناء على مبادرة منا، على مستوى عال خلال هذه الدورة العامة، وسيكون هدفه الرئيسي استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة وباء الاتجار بالمخدرات، بقصد السعي إلى تنسيق تدابير محددة، وتجديد التزامات معينة، وأخيرا، تعزيز القرار القاضي بمواصلة هذا الكفاح المشترك.

وفيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، تدرك كولومبيا تمام الإدراك أهمية أنظمتها البيئية

الرائعة، المتباينة والهشة في بعض الحالات، وما لديها من تنوع بيولوجي. وبناء عليه، اعتمدنا تغييرات قانونية تسمح لنا بالوفاء الكامل بتعهد لا ينبع من دستورنا فحسب، بل أيضا من ضميرنا الجماعي وحيازتنا لكنز لن نفرط فيه.

إن كولومبيا تؤيد التنمية المستدامة، وتحترم شروط الاتفاقات التي أبرمت في قمة الأرض، وتعمل مع جيرانها ومع دول أخرى ومع مجتمعاتها المحلية لوضع استراتيجيات تسمح لها بالاستفادة من مواردها الطبيعية وبالحفاظ عليها.

وأود أن أختتم بتقديم التهنئة إلى رئيس الجمعية العامة سفير غيانا السيد صمويل إنسانالي، وهو ممثل بارز من منطقتي. كذلك نرحب بالدول الجدد الأعضاء في الأمم المتحدة. فبالنيابة عن كولومبيا، نرحب بقدومها إلى هذه المنظمة الأخوية العالمية التي تزداد غنى بحضورها.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب علنا عن شعور بلدي بالرضا لقيامها بتنسيق عمل مجموعة الـ ٧٧ هذا العام. وبفضل التعاون والتوافق اللذين سادا بين جميع أعضائها، حققنا تقدما هاما دفاعا عن مصالح العالم النامي.

بيد أن الشعور بالرضا إزاء رؤية الأمم المتحدة وهي تتعزز كل سنة بوجود أعضاء جدد ينبغي ألا يعوقنا عن إعادة توكيد موقف كولومبيا المؤيد لإعادة تشكيل هذه المنظمة، لا سيما إعادة تشكيل مجلس الأمن وإعادة تحديد العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويحدونا الأمل في هذا الصدد في أن يجري نقاش مفتوح وديمقراطي ومتعدد الأطراف.

لقد جئت إلى هنا اليوم لأطرح سؤالا يدور في أذهان جميع الشعوب التي تقف في جميع أنحاء العالم في صف الثورة من أجل الحرية: لماذا كافح ملايين الناس كفاحا عنيدا في الاتحاد السوفياتي سابقا، وفي أوروبا الوسطى واوروبا الشرقية، وفي بلدان في مختلف أنحاء آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية؟ إلى ماذا يصبو العديدون الذين يسلكون - بتضحيات جسام - طريق الديمقراطية وما يتبعها من حريات؟

أعتقد أن الجواب الوحيد هو أنهم رأوا لأول مرة فرصة سانحة لتحويل هذه الأحلام إلى حقائق. وقد سلكوا هذا الطريق لأنهم يريدون أن يخلفوا لأولادهم وللأجيال المقبلة تراثا من الحرية.

إننا واثقون من أن النصر سيكون لهم بعون الله وبتضامننا القوي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على الخطاب الذي القاه للتو.

اصطحب السيد سيزار غافيريا تروخيلو رئيس جمهورية كولومبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد موريهيرو هوسوكاوا، رئيس وزراء اليابان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن الى بيان يلقيه السيد موريهيرو هوسوكاوا، رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد موريهيرو هوسوكاوا رئيس وزراء اليابان الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء اليابان السيد موريهيرو هوسوكاوا، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هوسوكاوا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهاني القلبية لكم، سيدي الرئيس، وأنتم تشغلون أيضا منصب سفير غيانا لدى اليابان، بمناسبة انتخابكم في الأسبوع الماضي لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للرئيس السابق السيد غانيف على

إنجازاته خلال العام المنصرم وخصوصا في متابعة الاصلاحات المنشودة للجمعية العامة.

وأريد أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالأمين العام بطرس غالي على تفانيه المخلص في خدمة قضية السلم العالمي وعلى جهوده الجريئة في سبيل إصلاح الأمم المتحدة.

وأخيرا، أرحب بحرارة بممثلي الدول الأعضاء الست الجدد التي انضمت الى الأمم المتحدة في السنة الماضية.

لقد تغيرت الحكومة في اليابان في الآونة الأخيرة للمرة الأولى في فترة الـ ٣٨ عاما الماضية، وقامت الحكومة الائتلافية التي جاءت نتيجة لهذا التغيير بتعيين رئيسا للوزراء. والتغيرات السياسية في اليابان هي جزء من التغيرات المثيرة التي حدثت في المجتمع الدولي منذ نهاية المجابهة بين الشرق والغرب. فإن حقبة ما بعد الحرب الباردة لم تفتح صفحة جديدة فحسب بل فصلا جديدا كاملا في السياسة اليابانية. وهذا يعني بدء عصر إصلاح أساسي في ثلاثة مجالات رئيسية، ألا وهي مجالات العمل السياسي والاقتصادي والإداري. وفي اعتقادي أن هذه الاصلاحات حيوية لتعزيز روابط اليابان بالمجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي أكرس فيه اهتمامي وطاقتي لهذه الإصلاحات الداخلية، جئت الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول زيارة رسمية لي خارج بلدي. وقد فعلت ذلك انطلاقا من إيمان اليابان بأن الأمم المتحدة لها دور حاسم تضطلع به في صون السلم والأمن الدوليين. وقد أردت أيضا أن أنقل إليكم بنفسي تصميم اليابان على أن تسهم بالمال وبالأفراد في شتى جهود الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أعلن مرة أخرى أن اليابان لا تزال تشعر بإحساس من الندم على أعمالها في الماضي، وأنها عاقدة العزم على أن تقدم المزيد من المساهمات لصالح أهداف سلم العالم ورخائه.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في روسيا، تواصل اليابان تأييد الرئيس يلتسين في جهوده الإصلاحية. وتأمل اليابان بقوة في أن تتبلور في القريب العاجل بيئة سياسية تعبر عن إرادة الشعب الروسي، وأن تتعزز الإصلاحات أكثر فأكثر.

إن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة ولدولها الأعضاء اليوم هو تحقيق السلام العالمي على أساس المبادئ العالمية للحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وهناك مجالات أربعة يتعين على المجتمع الدولي أن يركز فيها أكبر جهوده تحقيقا لهذا الهدف.

وسوف أبدأ بقضية نزع السلاح. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتبر العمود الفقري للجهود الرامية الى منع انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد تأييد اليابان لتمديد تلك المعاهدة الى أجل غير مسمى بعد عام ١٩٩٥. ومن الأهمية بمكان أن تسارع البلدان التي لم تنضم الى المعاهدة حتى الآن بالانضمام إليها حتى تعزز من عالميتها. وينبغي في الوقت نفسه ألا يعني التمديد اللامحدود لمعاهدة عدم الانتشار إدامة حيازة الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لتلك الأسلحة.

لهذا، ترحب اليابان بالتقدم المحرز في اتجاه نزع السلاح النووي من جانب الولايات المتحدة وروسيا، وتؤكد أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تعمل على نحو جاد لإحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي. ونحن نحيي القرار الخاص ببدء مفاوضات مضمونية ترمي الى إقامة حظر شامل للتجارب النووية. وستقوم اليابان من جانبها بالعمل بنشاط للمساعدة في خفض المخزونات العالمية من الأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال، نحن مستعدون للمساعدة في تفكيك الأسلحة النووية في الاتحاد السوفياتي السابق. كما أننا نحث بقوة كوريا الشمالية على أن تبدد الشواغل الدولية إزاء استحداثها للأسلحة النووية وذلك، على سبيل المثال، بالتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالنسبة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، فإن التنفيذ الفعال لسجل الأمم المتحدة للأسلحة

التقليدية يعتبر أمرا ضروريا، وأحث بقوة كل الأمم على أن تشارك في هذا الجهد. إن اليابان، إذ تقدم مساعدتها الإنمائية الرسمية، تواصل إيلاء الاهتمام الكامل لاتجاهات معينة - كالانفاق العسكري - في البلدان المستفيدة.

النقطة الثانية التي أود أن أشير إليها هي أهمية الجهود الدبلوماسية في منع الصراعات. إن قيمة ترتيبات الأمن الإقليمية والحوار السياسي والأمني الثنائي أو المتعدد الأطراف أمر لا يمكن إنكاره في منع الصراعات المسلحة أو في تسويتها.

وفي هذا الصدد، تأثرت كثيرا بالتوقيع التاريخي لإعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت من جانب الاسرائيليين والفلسطينيين، كما أنني أرحب بحرارة بهذا الإعلان. وأوجه تحية خاصة الى القادة السياسيين على اتخاذهم هذه الخطوة الشجاعة. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي هذا الإتفاق بنشاط وعلى الفور، بغية تحقيق السلم في المنطقة. وستواصل اليابان الاضطلاع بدور بناء في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تعتبر جزءا من عملية السلام. ويسعدني، في هذه المناسبة، أن أعلن أن اليابان تعتزم تقديم حوالي ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين خلال العامين المقبلين. وستتضمن هذه المساعدة منحا للغذاء والدواء وقروضا ميسرة للبنية الأساسية.

إن الاعتبارات الإنسانية، وبصفة خاصة احترام حقوق الإنسان، لا تنفصل عن قضية السلم، فحيثما تكون الحرب، تهمل عادة حقوق الإنسان، وعلى العكس من ذلك، تقل احتمالات نشوب الحرب في البلدان التي يستقر فيها احترام حقوق الإنسان. ولا بد من أن تسهم اليابان بنشاط في حل المشكلات الإنسانية. وأود أن أرى زملائي من اليابانيين واليابانيات يشمرون عن سواعدهم ويعملون جنبا الى جنب مع أفراد من بلدان كثيرة أخرى، عندما يتطلب الأمر القيام بأنشطة إنسانية في أي مكان.

المجال الثالث الذي أركز عليه هو التنمية الاقتصادية باعتبارها أساسا لبناء السلم. واليوم أصبح اقتصاد السوق لغة مشتركة في معظم أمم العالم، بما في ذلك العديد من الدول الاشتراكية السابقة. وينبغي العمل بسرعة على تنمية الاقتصاد العالمي استنادا الى مبادئ اقتصاد السوق. ويجب على اليابان والدول الصناعية الأخرى أن توفر الدعم للبلدان النامية في جهودها الإنمائية، وكذلك للبلدان الاشتراكية السابقة في جهودها من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي. وغني عن البيان أنه لا يجوز أن تكون المساعدة المقدمة للبلدان التي تمر بفترة الانتقال، على حساب المعونة التي تقدم للبلدان النامية.

إن اليابان، التي تعد بالأرقام المطلقة أكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية في العالم، وضعت مؤخرا هدفها الخامس متوسط الأجل لزيادة توسيع هذه المساعدات. وتعتزم اليابان أن تقدم مساعدة إنمائية رسمية تتراوح في مجموعها ما بين ٧٠ بليونا و ٧٥ بليونا من الدولارات خلال السنوات الخمس التي تبدأ في عام ١٩٩٣. وكجزء من جهود المعونة، استضافت اليابان في طوكيو منذ أسبوعين الاجتماع الثالث لفريق مساعدة منغوليا. وفي الأسبوع المقبل، سنعقد في طوكيو، بالتعاون مع الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

البند الرابع الذي أرغب في تناوله يتعلق بالقضايا العالمية مثل البيئة والسكان. إن الحاجة الملحة الى حل مشكلات البيئة العالمية لا تحتاج الى تأكيد. واليابان على استعداد للاضطلاع بدور قيادي في الجهود الدولية الرامية للتصدي للمشكلات البيئية. وفي قيامنا بذلك، سنستفيد من الخبرات والمعارف التي اكتسبناها في التغلب على مشكلات التلوث الخطيرة في الداخل. إن اليابان لا تقوم فحسب باستحداث تكنولوجيات جديدة لحماية البيئة، بل إنها أيضا تقوم بدور قيادي في نقل هذه التكنولوجيات الى البلدان النامية، عن طريق المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي أنشئ في اليابان في السنة الماضية، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٢، تعهدت اليابان بأن تقدم على مدى السنوات الخمس التي تبدأ في عام ١٩٩٢، مساعدات إنمائية رسمية متصلة بالبيئة، تبلغ قيمتها ما بين ٧ و ٧,٧ بليونا من الدولارات تقريبا. وقد نفذت اليابان بالفعل أكثر من ربع هذا الالتزام.

إن مشكلات السكان تؤدي في معظم الأحيان الى الفقر والجوع. ومن ثم، يصبح حل هذه المشكلات أمرا ضروريا بغية تحقيق هدف التنمية المستدامة، وهذا يتطلب نهجا عريضا يشمل التعليم وجهود الإعلام الجماهيري. واليابان وهي تأخذ ذلك بعين الاعتبار ستقوم في كانون الثاني/يناير المقبل برعاية اجتماع بشأن السكان والتنمية تشارك فيه شخصيات بارزة، يسبق المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في العام المقبل.

يصادف عام ١٩٩٥ الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ومنذ مولد هذه المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، تغير المناخ الدولي تغيرا جذريا. وفي هذه الأثناء زاد عدد أعضاء الأمم المتحدة من ٥١ دولة في عام ١٩٤٥ الى ١٨٤ دولة في الوقت الحالي. واليوم يعقد المجتمع الدولي آمالا كبيرة متزايدة على الأمم المتحدة. وتصبح جهود الإصلاح الجادة ضرورية، إذا أريد للأمم المتحدة أن تستجيب لهذه الآمال والتوقعات وأن تلبي المطالب الجديدة التي تنتظرنا على أعقاب القرن الجديد.

وأود أن أعلق على ثلاثة مجالات محددة تحتاج الى إصلاح، وهي حفظ السلام وهيكل مجلس الأمن والشؤون الإدارية والمالية في الأمم المتحدة.

في السنة الماضية سنت اليابان قانون التعاون من أجل السلم الدولي الذي يمكنها من الإسهام بأفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ومنذ ذلك الوقت، أرسلنا أفرادا يابانيين الى أنغولا وكمبوديا وموزامبيق. وتعتزم اليابان مواصلة تعزيز هذا التعاون في المستقبل.

ومن بين عمليات حفظ السلم الأخيرة التي تقوم بها الأمم المتحدة، تبرز سلطة الأمم المتحدة الإنتقالية في كمبوديا، باعتبارها انجازا كبيرا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لجهود أفراد هذه السلطة ولجميع البلدان المعنية. إن نجاح العملية في كمبوديا يرجع، الى حد كبير، الى الإطار الشامل الذي وضع للسلم والى الدعم الذي حظي به هذا الإطار من جانب المجتمع الدولي. وأنا مقتنع بأن هذه التجربة في كمبوديا ستوفر للأمم المتحدة خبرة نافعة فيما ستقوم به من أنشطة في المستقبل.

إن ضمان سلامة الأفراد الذين يشاركون في عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة مهمة يوليها المجتمع الدولي أولوية كبيرة، وآمل أن تكون هذه القضية محل مناقشة مستفيضة في الدورة الحالية للجمعية العامة. وهناك قضايا أخرى تتطلب اهتمامنا هي الحاجة الى تحديد ما يسمى بـ "غروب الشمس" لكل عملية من عمليات حفظ السلم، وذلك بغية تقييم كل عملية على النحو السليم وإجراء استعراض دقيق لأنشطة العملية القائمة عند تقرير تمديد أو عدم تمديد ولايتها. ويحدو اليابان أمل وطيد في أن يمول الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم الذي أنشئ في العام الماضي تمويلا كاملا، وأن يستخدم على نحو فعال.

إن الزيادة الكبيرة في عدد الصراعات الإقليمية كانت تعني توسعا جذريا في دور مجلس الأمن. ومن هنا، يصبح من الضروري تعزيز وظائف المجلس الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن المهم أن تشارك البلدان التي لديها الإرادة والقدرة الكافية على الإسهام في استقرار العالم وازدهاره، بدور فعال في هذا الجهد. إن الآراء التي أعرب عنها الكثير من الدول الأعضاء، بما في ذلك بلادنا، استجابة لقرار اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في السنة الماضية، توضح عموما الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن مع ضمان الإبقاء على فعاليته. وتنوي اليابان أن تشارك على نحو بناء في المناقشات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن. واليوم، تجد الأمم المتحدة نفسها في ضائقة مالية بالغة الخطورة. وبصفة خاصة، فإن التوسع السريع في عمليات حفظ السلام يجعل من الصعب على هذه المنظمة، على نحو متزايد، أن تلبي حاجاتها المالية فورا. وبدون الموارد المالية الكافية، ستكون الأمم المتحدة عاجزة عن القيام بأي نشاط، مهما كانت أهميته. وأود أن أذكر كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمدى أهمية أن تواجه هذا الواقع وأن تفي بالتزاماتها.

وفي الوقت ذاته، ألاحظ مع القلق المزاعم المتكررة عن التبديد وعدم الكفاءة في الأمم المتحدة. وآمل أن تبذل الأمم المتحدة قصارى

جهدها لتلبية الحاجة إلى المزيد من الانضباط المالي والرقابة الفعالة على الميزانية.

واليابان على استعداد لأن تفعل كل ما في وسعها للقيام بمسؤولياتها في أمم متحدة يتم إصلاحها مع أخذ النقاط الثلاث السابقة في الحسبان.

في عام ١٩٢٠، عندما أنشئت عصبة الأمم، المنظمة السلف للأمم المتحدة، عين أحد التربويين المشهورين في اليابان، السيد إينازو نيتوبي، واحدا من نواب الأمين العام فيها. وقد سعى السيد نيتوبي إلى تقديم تقاليد اليابان الفلسفية للعالم، وقال إن اليابان تعطي المبادئ الأخلاقية قيمة عالية. وأود أن أختتم كلمتي بالاقتباس من إحدى محاضرات السيد نيتوبي، التي تعبر عن رأيي الشخصي بشأن الروابط المتطورة بين اليابان والمجتمع الدولي.

"إن العقل الدولي ليس نقيضا للعقل الوطني ... العقل الدولي هو توسع للعقل الوطني لأنه، تماما مثل المعروف أو الإحسان، ... يجب أن يبدأ بالبيت".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتوجه بالشكر إلى رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد موريهيرو هوسوكاوا، رئيس وزراء اليابان من المنصة.

السيد الفيلالي (المغرب): سيدي الرئيس، يطيب لي أن أقدم لكم في مستهل كلمتي، تهاني وفد المملكة المغربية لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، مقرونة بتمنيات النجاح التام في إدارة مداولاتها. وأعرب لكم كذلك عن حرص وفد المغرب على التعاون معكم وتسهيل عملكم.

ويطيب لي أيضا أن أذكر، بالتنويه، سلفكم السيد ستويان غانيف، لإدارته الحكيمة لأعمال دورتنا السابقة، وأن أخص بالشكر والتقدير السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام لمنظمتنا، لعمله الدائب الذي يتمثل في حرصه المتواصل على نصرة أهداف الميثاق، وسعيه الحثيث لاستتباب أسباب السلام والأمن العالمي في الظروف الصعبة التي يمر بها العالم.

وأود أن أرحب كذلك بالأعضاء الجدد الذين انضموا إلى منظمتنا في الآونة الأخيرة.

تكاد منظمة الأمم المتحدة تكمل عقدها الخامس من سنين وجودها، وهي مناسبة سانحة لتساؤل عن مدى انجازها للآمال الكبار التي رسمت في مؤتمر سان فرنسيسكو لعام ١٩٤٥، بخلق عالم يسوده السلام والأمن، ويعم فيه النماء والرخاء والعدالة الاجتماعية، وتختفي فيه محن الحروب وشرورها، وتنتفي معه نوازع التعصب والعنصرية.

فقد قامت المنظمة العالمية على أنقاض حرب كونية، وكان طبيعيا أن تترك آثار هذه الحرب بصماتها، ليس على ميثاق الأمم المتحدة فحسب، ولكن على قواعد عملها وهيكلتها كذلك.

كما ساهمت المنافسة ما بين المعسكرين في إضعاف تأثير المنظمة في مجرى العلاقات الدولية. ومع ذلك فمن الإنصاف أن نشيد بالانجازات التاريخية التي قامت بها منظمتنا في بعض المجالات الحيوية، ونخص منها بالذكر مجال تحرير الشعوب من ربقة الاستعمار والسيطرة الأجنبية، وفتح منابرها للحوار بين كل الدول، ومنحها فرصا للتعاون بين الأمم والشعوب، واتخاذها ملتقى لتدارس المشاكل الدولية، ومحاولة فض النزاعات بالطرق السلمية.

إن تزايد اللجوء لمنظمة الأمم المتحدة والتماس مساعدتها في ميادين متعددة، كفض النزاعات أو تنظيم الاستشارات الشعبية أو مراقبتها، قد نتج عنه تضخم لا مثيل له في الخدمات المطلوبة منها، مما يبرر تقوية هذه المنظمة ودعم عملها. وهذا أمر يكتسي أهمية قصوى ويوليه المغرب كامل تأييده.

وإن كان الدور الذي تلعبه المنظمة في الميادين الجديدة للحياة الدولية حيويا وإيجابيا في حد ذاته، فإنه يبقى محدود المدى والفعالية، بسبب عدم تطور ميثاق المنظمة وهياكلها، وعدم كفاية الوسائل المادية الضرورية لمواجهة

التغيرات الجديدة، وتلبية حاجات العمل الدولي المعاصر بفروعه المتشعبة.

وفي خضم هذه التقلبات بدأت تظهر في الأفق مفاهيم جديدة كالدبلوماسية الوقائية واستتباب السلام وتدعيمه، بينما بدأت تتأكد تدريجيا أولويات، نذكر منها: احترام حقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني. وتشكل هذه المفاهيم والأولويات إشارات لنظام عالمي جديد في طور التكوين.

وجاء اجتماع القمة لمجلس الأمن الدولي في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في نيويورك، ليعبر عن طموح مشترك لتطوير العمل الدولي وتنظيمه، وجعله في وضع يصبح معه أكثر تلاؤما واستجابة لمقتضيات الظروف الدولية الجديدة التي يعيشها العالم. وقد شارك المغرب، بحكم عضويته في مجلس الأمن، في هذا الاجتماع التاريخي ممثلا بجلالة الملك الحسن الثاني، وساهم بجهوده في بلورة الإعلان الختامي الصادر عن هذا اللقاء بالتعبير عن انشغالات واهتمامات المجموعات العربية والإسلامية والافريقية التي ينتمي إليها.

وفي هذا النطاق تقدم الأمين العام لمنظمتنا بتوصيات مهمة بخصوص الدبلوماسية الوقائية، وكذا صنع السلم والمحافظة عليه، في مذكرته المسماة "خطة للسلام"، والتي نالت إطراء الدول الأعضاء واستحسانها.

وإذا كانت هذه الأفكار والمفاهيم والنشاطات إيجابية في مجملها، فقد تكون لها أيضا جوانب وأبعاد غير مأمونة العواقب.

لذا أصبح، في نظرنا، من الضروري أن يتم توضيحها لضبط المرامي الحقيقية لهذه الأفكار والمفاهيم عبر حوار شامل بشأنها يتمخض عنه توافق آراء عالمي صادق يعكس اهتمامات المجموعة الدولية، وتساهم في وضعه كل الدول والشعوب. كما أصبح من الضروري أن تضاف إليها كذلك أفكار وتصورات حول معالجة الوضع الاقتصادي المجحف بحقوق العالم النامي الذي بقيت مصالحه الاقتصادية مغيبة عن بساط النقاش الدولي.

وقد كثر الحديث، مثلا، عن موضوع حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة. والمغرب الذي يؤمن إيمانا عميقا بشمولية هذه الحقوق وعالميتها، يعتبرها أحد الأركان الأساسية التي ينبغي أن يبنى عليها جهاز الحكم في كل دولة، وركيزة هامة للعدل الاجتماعي والحريات العامة للأفراد. ولكننا، في نفس الوقت، نعتقد أن مفهوم هذه الحقوق يجب أن ينسجم كذلك مع قيم الشعوب وثقافاتها وتقاليدها ومستويات نموها، دون أن يُلجأ لفرض نمط معين منها على كل مجتمعات العالم. كما نرى ضرورة تفادي ترجيح كفة المضمون السياسي لحقوق الإنسان على المضمون الاقتصادي والاجتماعي، وأعني بذلك حق توفر الحاجات الأساسية للفرد من غذاء وكساء ومأوى ودواء وغيرها.

إن الاهتمام والمجهودات المستمرة التي نوليها لحفظ السلام والأمن الدوليين، ولفض النزاعات بالطرق السلمية ستبقى عديمة الجدوى، ما دام اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان العالم المتقدم والعالم النامي يتعاظم كل يوم. فلقد تفاقمت الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها غالبية بلدان العالم النامي بسبب تزايد البطالة وأعباء المديونية، وتدهور أسعار المواد الأولية وغيرها. إن المغرب يأسف لغياب حوار حقيقي بين الشمال والجنوب لمعالجة الفوارق التي تجعل دول افريقيا الموجودة جنوب الصحراء لا تتوفر إلا على واحد في المائة من الانتاج العالمي بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي تتقاسم بينها ٨٠ في المائة من نفس الانتاج، بينما لا تمثل إلا ١٥ في المائة من سكان العالم.

ويكاد يقتصر النقاش في الملتقيات الاقتصادية الكبرى على مسائل تهم اقتصاد الدول المتقدمة، بينما يبقى دور العالم النامي شبه منعدم في إدارة الاقتصادر العالمي. ونأسف، في هذا المجال، لعدم استجابة دول مجموعة السبعة لاستقبال رئيس حركة عدم الانحياز في طوكيو في شهر تموز/يوليه الأخير للاستماع لآراء الدول النامية حول انعكاسات الطريقة التي يدار بها الاقتصاد العالمي على أوضاعها.

وكانت نهاية الحرب الباردة وانهيار ما كان يسمى بالكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي حدثا تاريخيا مهما طرأ على مجرى

التاريخ بكيفية غير منتظرة، فقلب الأوضاع الدولية، وغيّر معادلاتها. وكان من شأن ذلك كله تغير جذري للعلاقات الدولية، أفقد العالم توازن القوى فيه، وكان سببا في ظهور حالات انفعال وطنية متطرفة، وعصبيات عرقية كانت مكبوتة في ظل الحكم الماضي، فأشعلت الحروب الأهلية وجلبت المآسي والمعاناة والتدمير لكثير من البلدان.

وكان من الصعب، والحالة هذه، إيجاد حلول سريعة لمشاكل العالم القديمة، كما تفاءل البعض، بل لقد ظهرت مشاكل جديدة استحوذت على انتباه العالم واهتماماته، وكشفت عن عدم كفاية الوسائل التي تتوفر عليها منظمتنا، وعدم تكيفها مع الظروف الدولية الجديدة.

ونحن مقتنعون بأنه ما لم يتوصل المجتمع الدولي إلى وضع تتم فيه إدارة المسائل الاقتصادية الدولية إدارة مشتركة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الدول دون تمييز، فسيكون من العبث أن نتوقع استتباب الأمن والسلم في العالم، وشيوع الرخاء والازدهار بين بني البشر.

إننا إذ نعترف بأن الدول المتقدمة تمر هي الأخرى بمرحلة اقتصادية صعبة، نرى أن لديها من الطاقات والإمكانات ما يكفي لدعم مجهود التنمية لدول العالم الثالث.

ونعتقد أنه آن الأوان لكي تبدي الدول المتقدمة تضامنا ملموسا مع الدول النامية في اتخاذ القرارات الدولية، ومساعدتها على تطوير اقتصادها وتحسين أوضاعها الاجتماعية، وذلك بتحرير الاقتصاد العالمي وفتح أسواقها أمام منتجات العالم الثالث وزيادة الاستثمارات فيه وتخفيف عبء الديون عنه ونقل التكنولوجيا إليه.

ونرى في هذا السياق ضرورة دخول العلاقات الاقتصادية الدولية في عهد جديد تفرضه طبيعة الترابط الاقتصادي الدولي، يطوي صفحة الماضي، ويقوم على خلق شراكة حقيقية، وعلى أساس المسؤولية المتبادلة.

ومن شأن ذلك أن يعود بالخير على دول الشمال، لأن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب سيعود بآثاره السلبية على أمن دول الشمال واستقرارها وازدهارها كذلك. وإننا حينما ننادي بدعم دول الشمال لمجهود التنمية في دول الجنوب، لا ننكر أن على هذه الأخيرة أن نعتمد أولا على طاقاتها الخاصة. وبالفعل فقد قامت معظم دول الجنوب بتغيير أساليب عملها وتقويم هياكل اقتصادها وتعزيز فرص التعاون فيما بينها وتنسيقها عبر المحافل المتاحة لها، كمجموعة الـ ٧٧ وعدم الانحياز وغيرها.

والمغرب الذي أبدى استعداده الدائم لدعم التعاون والتبادل بين دول الجنوب، لعاقد العزم على المشاركة الفعالة في هذا المجهود، خاصة مع الدول الافريقية. وينبع اهتمامنا هذا بالمشاكل التي تعاني منها افريقيا ودفاعنا عن قضاياها المصيرية، من تضامننا الوثيق مع دولها ومن إنتمائنا إلى الأسرة الافريقية التي تجمعنا وإياها روابط متينة يعززها تاريخ مشترك ووحدة في الأهداف والمصير.

إن عدم الاستقرار الذي تعرفه الأوضاع الاقتصادية في العالم أدى إلى استفحال الأزمة في افريقيا وتعقدها، وذلك لعدة أسباب نخص منها بالذكر تدهور أسعار المواد الأولية، ومعدلات التبادل التجاري وأعباء المديونية والجفاف.

ورغم موافقة الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والأربعين على خطة جديدة لتنمية افريقيا والاصلاحات الهيكلية التي أدخلتها معظم الدول الافريقية على اقتصادها طبقا لتوصيات المؤسسات الاقتصادية الدولية، فإن الأزمة الاقتصادية في افريقيا ما زالت مستفحلة، وتتطلب عونا دوليا استثنائيا وأفكارا جديدة لمساعدة هذه القارة على الخروج من هذه الأزمة.

ويقوم المغرب، من جهته، بمجهود لمساعدة عدد من الدول الافريقية، حيث تنازل عن ديونه الخارجية للدول الافريقية، وثابر على مساعدتها في ميادين الصحة والتعليم والتكوين وغيرها، ورصد ما يزيد على ٩٠ في المائة من ميزانيته المخصصة للتعاون الدولي لصالح الدول الافريقية.

كما بادر المغرب، بمشاركة الدول الافريقية المتاخمة للمحيط الأطلسي، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، بوضع الإطار القانوني والهياكل الضرورية لقيام تعاون متعدد الجوانب في ميدان الصيد البحري بين هذه الدول.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماركر (باكستان).

إننا نعيش مرحلة انتقالية حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية، تتجاذبنا فيها فرص حقيقية للوفاق الدولي. وظهور بؤر توتر جديدة تثير شواغلنا.

وهكذا تعيش جمهورية البوسنة والهرسك في دوامة حرب مدمرة هزت الضمير العالمي بسبب العدوان الصربي على سيادة هذه الدولة ووحدتها الإقليمية والوطنية، حيث لم تتردد القوات الصربية في اللجوء إلى الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وانتهاك الأعراض وتدمير بيوت العبادة والمعالم التاريخية والثقافية، متنكرة لكل المبادئ والأعراف الدولية.

ومن المؤسف أن خطط التسوية العديدة والاجتماعات المتواصلة لم تسفر إلا عن مزيد من المكافآت للمعتدي والضغوط على الطائفة التي تشكل غالبية سكان هذا البلد التي تركت في وضع لا تستطيع معه امتلاك وسائل الدفاع عن نفسها، مما جعلها تقبل بتنازلات متلاحقة دون مقابل.

ولا يسع المغرب إلا أن يدين بشدة الممارسات الصربية ضد هذه الدولة العضو في منظمتنا، وأن يستنكر الجمود الدولي إزاء محنة شعبها، وقصور منظمتنا عن ضمان احترام وتطبيق المبادئ القارة للميثاق والقانون الدولي التي تضمنتها القرارات المتتالية التي اعتمدها مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق.

عرف الصومال في الآونة الأخيرة ظروف حرب أهلية مدمرة أدت به إلى مجاعة رهيبة فتكت بعشرات الآلاف من أبنائه، وهزت عواطف العالم وضميره، مما استلزم جهودا جادة ومستعجلة من طرف المجموعة الدولية. وقد تقرر، إثر ذلك، القيام بعملية إنقاذ إنسانية تستهدف وقف المجاعة وتدهور الأوضاع هناك، وخلق ظروف المصالحة وعودة سلطة الدولة وهياكلها.

وقد كان المغرب من الدول التي سارعت ببلورة تضامنها مع هذا الشعب الشقيق، وذلك بمشاركة أفراد من القوات المسلحة الملكية في المجهود الدولي والمساهمة في التخفيف من مآسي شعب الصومال. وهكذا تم إنجاز مستشفى عسكري مغربي استقبل وعالج لحد الآن أكثر من مائة ألف مريض.

غير أننا، وللأسف الشديد، لاحظنا مؤخرا أن معطيات الحالة في الصومال قد تغيرت نتيجة المصادمات التي خلفت ضحايا عديدة. إننا، إذ نعبر عن أسفنا لما حدث مؤخرا، نبقى مقتنعين بأن حل الأزمة الصومالية رهين باستمرار المفاوضات والحوار بين كل الأطراف الصومالية بمساعدة الأمم المتحدة حتى تتحقق المصالحة الوطنية الكفيلة بضمان الاستقرار والأمن والرفاهية للشعب الصومالي الشقيق.

لا تزال أنغولا مسرحا لحرب أهلية مدمرة، رغم التوقيع على اتفاق السلام بين الحكومة وحركة يونيتا، هذا الاتفاق الذي تسانده المجموعة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة. وقد ساهم المغرب، إنطلاقا من تضامنه الافريقي وحرصه على استتباب الأمن والسلام في هذا الجزء من القارة الافريقية، مساهمة فعالة للتقريب بين الطرفين وتشجيعهما على حل المشاكل العالقة بواسطة الحوار والتفاوض. وأيد المغرب، بصفته عضوا في مجلس الأمن، القرارات ذات الصلة الصادرة في هذا الشأن. ومازال يأمل أن يقوم طرفا النزاع بتأييد البروتوكول الذي تم التوصل اليه في أبيدجان برعاية الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرتغال، لإتاحة الفرصة لبلدهما لطي صفحة الحرب والدمار والعودة بها الى عهد الأمن والسلم والاستقرار.

أما في جنوب افريقيا فإن استمرار أعمال العنف فيها وسقوط الضحايا الأبرياء لا ينبغي أن يؤدي الى وقف المسلسل الديمقراطي أو تأخيره أو أن يصرف المسؤولين عن مواصلة جهودهم الحثيثة لأجل انتقال جنوب افريقيا الى

دولة ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية. وإن من بواعث الارتياح أن يبقى مسار المفاوضات الدستورية مستمرا، على الرغم من الاستفزازات الدموية التي تقوم بها أطراف مختلفة.

وقد عمل المغرب دائما، ومنذ مدة، على تشجيع الحوار بين الأطراف المعنية، وتلقى بارتياح قرارها بخلق مجلس تنفيذي انتقالي، ويأمل في أن تستمر في نهج طريق الحوار والتشاور.

ويؤيد المغرب كذلك، في هذا المضمار الاقتراح الذي تقدم به يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الرئيس مانديلا أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، برفع الحصار الاقتصادي المضروب على جنوب افريقيا. ونحن مقتنعون بأن هذا الاجراء سيساهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن شعب جنوب افريقيا، والمساهمة في حل مشاكله داخليا ودوليا، وإعطاء قوة دفع جديدة لمسلسل التسوية هناك.

لقد دخلت منطقة الشرق الأوسط قبل أسبوعين عهدا جديدا يتبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، ثم بتوقيع إعلان مبادئ، بهدف تطبيق حكم ذاتي على قطاع غزة وأريحا أولا.

وكان لهذين الحدثين وقع كبير على معالم العلاقات في منطقة الشرق الأوسط، إذ أبدى الطرفان، الفلسطيني والاسرائيلي، لأول مرة رغبتهما العلنية والرسمية في التعايش، وتبادل الاعتراف فيما بينهما.

وعلى الرغم من قوة وقع هذين الحدثين فإن المغرب يعتبر أن طريق التسوية الحقيقية والشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي مازال طويلا، مما يستوجب المزيد من الصبر والمثابرة لتجنب كل العقبات والتعقيدات التي قد تعترضها.

وينبغي أن تتعزز هذه الخطوة الأولى بنجاحات في مسارات محادثات الشرق الأوسط الأخرى، حتى لا يؤدي تطور الأوضاع الى نكسات خطيرة. فالسلام الحقيقي في الشرق الأوسط لا يمكن الوصول اليه إلا إذا سمح لدينامية السلام أن تأخذ مجراها الطبيعي وتصل الى غايتها المنشودة برضى كل شعوب المنطقة وموافقتها.

إن تحمل المسؤولية في هذه المرحلة الحاسمة، ينبغي أن تتضافر له الجهود، بعد هذه البداية المشجعة، للوصول الى الحل الشامل الذي يرضي الجميع، والذي يؤمن للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه المشروعة كافة، بما فيها حقه الثابت في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، ويؤمن كذلك انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة الأخرى في سوريا ولبنان والاردن، طبقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وبتحقيق ذلك يمكن لتباشير السلام أن تطل على منطقة عاشت على وقع الحروب والمآسي والعنف منذ ما يزيد على نصف قرن، وتدخل المنطقة عهدا جديدا يسوده الأمن والسلام والاستقرار ونزع السلاح والتعاون بين جميع دول المنطقة.

أما على نطاق المغرب العربي، فإن المغرب يؤمن إيمانا عميقا بالمبادئ التي قام عليها اتحاد المغرب العربي، ويتشبث بأهدافه. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مستقبل المنطقة ورخاء شعوبها - التي تجمع بينها وشائج التاريخ والدين واللغة والمصير المشترك - رهنيان بإنجاز هذا العمل الوحدوي.

لقد صادفت المجهودات المبذولة في هذا المضمار بعض الصعوبات والعقبات، وهذا في نظرنا شيء طبيعي. وأملنا وطيد في إمكانية التغلب عليها لتجسيد طموحات الشعوب المغاربية في إقامة صرح حقيقي للتعاون والتضامن فيما بينها.

ويولي إتحاد المغرب العربي في علاقاته الخارجية، أهمية متميزة لعلاقاته مع المجموعة الأوروبية وكذلك مع أعضائها كل على حدة، أو على المستوى المتوسطي. وقد عرفت الاجتماعات التي عقدت في هذا الاطار بداية مشجعة. ونتمنى أن تنجاب الصعوبات الظرفية العارضة التي تعيق استئناف هذا الحوار من أجل

وضع أسس لتعاون جوهري متميز ومتوازن فيما بين دول غرب البحر الأبيض المتوسط.

أما ما يسمى بقضية الصحراء الغربية، فإن مسلسل التسوية الأممي يأخذ طريقه هناك. ويواصل الأمين العام إحاطة مجلس الأمن بكل ما يستجد من تطورات في هذا الصدد. وكعادة المغرب في التعاون مع الأمين العام وتسهيل مهمته، فقد أبدى موافقته المبدئية على "الحل التوفيقي" الذي اقترحه الأمين العام فيما يتعلق بتأويل وتطبيق المعايير التي تحدد من لهم حق المشاركة في عملية الاستفتاء. ونحن على يقين من أن الأمين العام لن يتردد في إبراز تعاون المغرب المخلص البناء معه واستعداده التام لتطبيق مقتضيات قرار مجلس الأمن ٨٠٩ (١٩٩٣). وبنفس روح التعاون والوفاق، أعطى المغرب موافقته على تنظيم اجتماع بمدينة العيون في تموز/يوليه الماضي. وقد مكن هذا الاجتماع الذي ضم مجموعة من أبناء الصحراء المقيمين داخل أراضي الصحراء أو في منطقة تندوف من فتح حوار أخوي وبناء فيما بينهم.

إن نظرة فاحصة الى شؤون العالم، ونحن على مشارف القرن المقبل، تظهر لنا بجلاء أن ما وصلت اليه الانسانية في مجال تحقيق السلم والعدالة والرفاهية لبني البشر، مازال بعيدا جدا عن الآمال التي كنا نطمح اليها، وأن التحديات أمامنا لبلوغها كبيرة ومتعددة.

ولعل أهم ما نحتاج اليه الآن هو أخلاقيات جديدة في التعامل الدولي، تقوم على مراعاة ظروف كل دول العالم وشعوبه على قدم المساواة، ووضع معايير متكافئة لضبط العلاقات الدولية وتطبيق مبادئ العدالة والشراكة في إدارة شؤون العالم. وما زلنا نعتقد أن منظمة الأمم المتحدة هي خير محفل لتدارس هذا الأمر والوصول به الى غاياتنا المشتركة المنشودة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥